

الحياة السياسية في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٤)

دراسة تاريخية

أ.م.د. عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي (*)

مقدمة

العراق كأحد دول الشرق الأوسط، يمتلك شأنه شأن البلدان المستقلة في العالم جيشاً وصل عمره سنة ٢٠٠٣ إلى اثنين وثمانين عاماً، وفيه من الوطنيين المخلصين لبلدهم، ومدافع عن القضايا العربية كأبي بلد عربي، بل تعدى في دعمه الكثير من البلدان العربية، صار للغرب وأخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية أطماع في العراق، إذ أدخلت العراق في حروب واتهمته بقضايا خطيرة جداً مثل الإرهاب وامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، بل وشنت عليه حملة إعلامية على أنه يُشكّل خطراً على العرب والعالم أجمع.

لم يخضع العراق لكل تلك التحديات، بل واجهها بكل ما يمتلك من قوة، مع فارق القوة بينه وبين ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية، وظلت الأخيرة تحشد قواتها العسكرية والإعلامية وتكسب ود الدول الكبرى والقوى العربية لضرب العراق بحُجج واهية، وفي نهاية الأمر تحدت الأمم المتحدة وحققت هدفها وبإشراك بريطانيا والتحالف الدولي.

تناول البحث مقدمة وخمسة محاور وخاتمة، جاء المحور الأول بعنوان: (سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق حتى سنة ٢٠٠٣)، تطرقنا فيه إلى أحداثٍ ضغطت بها الولايات المتحدة على العراق بعد الاجتياح العراقي للكويت سنة ١٩٩٠، كالعقوبات الاقتصادية التي تم فرضها بموجب قرارات دولية، صدرت بضغط من الأمريكان، وكذلك أسلحة الدمار الشامل التي اتهمت أمريكا العراق بامتلاكها، واشتدت سياسة أمريكا الهجومية على العراق بعد أحداث ١١ أيلول سنة ٢٠٠١، وظلت تُشهر بالعراق حتى سنة ٢٠٠٣، أمّا المحور الثاني فتناول: (الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣)، وعرضنا فيه تحشيد القوات الأمريكية والبريطانية وقوات دول أخرى لضرب العراق، وبالفعل حققت ما كانت تطمح إليه، ألا وهو ضرب العراق بتاريخ ٢٠ آذار سنة ٢٠٠٣، واستمرت العمليات العسكرية ضد العراق حتى سقوط النظام في التاسع من نيسان في العام المذكور، وتناولنا في المحور الثالث: (الإدارة

المدينة الأمريكية للعراق سنة ٢٠٠٣)، جاءت هذه الإدارة بعد إتمام الاحتلال والسيطرة على العراق وذلك برئاسة الجنرال (جاي غارنر) وبعد أيام تم تبديله بالسفير (بول بريمر)، ومن أهم قراراتها حلّ حزب البعث العربي الاشتراكي والوزارات والمؤسسات العسكرية، وتأسيس جيش عراقي جديد، وجاء المحور الرابع بعنوان: (تشكيل مجلس الحكم العراقي ٢٠٠٣)، هذا المجلس الذي كان أعضاؤه من المعارضين العراقيين الذين اجتمع معهم الأمريكان واتفقوا على إشراكهم في حكم العراق، أمّا المحور الخامس والأخير فتناول: (الحكومة العراقية المؤقتة سنة ٢٠٠٤)، الحكومة التي تشكّلت من رئيس ورئيس وزراء ونائبين ووزراء، فانتقل الحكم إليهم من الأمريكان، وبدأ العراق مرحلة حكم جديدة لعراقيين كانوا معارضين للنظام السابق، وظلّ الأمريكان بجانبهم يساعدونهم في حكم العراق، بعد ذلك جاءت الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، مجلس الحكم العراقي، الحياة المدنية في العراق.

المحور الأول

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق حتى سنة ٢٠٠٣

بعد الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من آب سنة ١٩٩٠، تحركت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ عقوبات اقتصادية ضدّ العراق، بناءً على رغبة أمريكية في الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية التي تضررت من جرّاء

الاجتياح المذكور، وسارعت الولايات المتحدة قبل اتخاذ مجلس الأمن الدولي^(١) أيّ قرار بشأن العقوبات الاقتصادية إلى إصدار قرار تضمّن فرض عدد من العقوبات الاقتصادية على العراق، أبرزها تجريد كافّة الممتلكات والأرصدة الخاصة بالحكومة العراقية في البنك المركزي الأمريكي وفروع البنوك الأمريكية في العالم، وإيقاف كافّة الصادرات العراقية للولايات المتحدة الأمريكية، ومنع أي ائتمانات أو قروض يقدمها أي أمريكي إلى العراق وغيرها^(٢).

وتحرّكت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك داخل مجلس الأمن الدولي لإصدار قراراتٍ تحمل عقوباتٍ اقتصادية على العراق، فكان الحصار الاقتصادي، وبناءً على ذلك أصدر مجلس الأمن خمسة قراراتٍ بفرض العقوبات المذكورة، وذلك وفقاً للفصل السابع^(٣) من ميثاق الأمم المتحدة، منها أربعة قراراتٍ بالأغلبية، وهي القرارات: ٦٦١ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٧٠ لسنة ١٩٩٠^(٤)، وقرار واحد بالإجماع وهو القرار ٦٦٩ لسنة ١٩٩٠^(٥) الخاص بطلب المساعدة في الظروف الإنسانية وفقاً لنص المادة خمسين من الميثاق^(٦)، علماً أنّ هذه العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على العراق خلّفت نتائج كارثية، ورغم الأرقام الرسمية العراقية التي تنطوي على بعض المبالغة في تقدير عدد الوفيات الناجمة عن الحصار (١٩٢، ٥٦٥، ١) شخصاً في نهاية ٢٠٠١، إلّا أنّه كان ثمة اتفاق بين جميع الهيئات الدولية ذات الصلة على أنّ عدداً كبيراً من الضحايا قد سقط، وعزّزت ذلك واقعة استقالة اثنين من منسقي برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء احتجاجاً على نظام العقوبات الدولية^(٧).

ومارست الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الضغط باستمرار طيلة العقد الأخير من القرن العشرين على مجلس الأمن لإصدار قراراتٍ بداعي عدم تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية، ولاسيما ما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، إذ نلاحظ صيغة متكررة في ديباجة جميع القرارات الدولية، ونشير على سبيل المثال إلى ما ورد في الفقرة الثانية من ديباجة القرار (١٤٤٧) لسنة ٢٠٠٢، الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته (٤٦٥٦) المعقودة في الرابع من كانون الأول سنة ٢٠٠٢^(٨)، وهو آخر قرار صادر عن مجلس الأمن قبل الاحتلال الأمريكي للعراق^(٩).

وجاءت هجمات ١١ أيلول سنة ٢٠٠١ وتداعياتها في غير صالح العراق، إذ أحدثت هذه الأحداث تغييراً جذرياً في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وهو ما برز في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش George W. Bush في ٢٨ كانون الثاني سنة ٢٠٠٢، والذي وضع فيه العراق وإيران وكوريا الشمالية فيما أسماه بمحور الشر^(١٠)، وبعد الخطاب المذكور اتجه تصعيد الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ العراق بالتزايد، وبدأ القادة الأمريكيون يؤكدون على القيام بعمل عسكري كبير ضدّ العراق، رغم إعلان العراق في ١٨ أيلول من العام نفسه بأنه ليس له صلة بالأحداث المذكورة وأن واشنطن تستخدم الأزمة لمهاجمة دول أخرى^(١١)، إلا أن الرئيس الأمريكي حذّر بالقول: «إنّ الدول المارقة التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل ستكون أولوياته التالية في الحرب ضدّ الإرهاب»، وكان في ذلك إشارة واضحة إلى العراق ضمن جدول أعمال الإدارة الأمريكية في حربها ضدّ الإرهاب^(١٢).

وقدمت على إثر الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة التعزية للأمريكيين من دول عربية وعالمية، إلا العراق الذي لم يقدم تعزية بأي شكلٍ من الأشكال، كما لم يعلن إدانته للأحداث أو رفضها مثلاً فعلت بقية دول العالم بما في ذلك دول دأبت واشنطن على اتهامها بدعم الإرهاب، وفي هذا الشأن عدّ العراق أن مجرد تعزية الإدارة الأمريكية في ضحايا الحادث هو نوع من النفاق وأن العراقيين ليسوا منافقين، وأكد أن ذلك لن يحدث إلا بعد أن تعزي أمريكا الشعب العراقي بالمليون ونصف المليون عراقي الذين قتلهم^(١٤).

وكان تبرير امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل من أهمّ التبريرات التي حاولت الإدارة الأمريكية ترويجها في الأمم المتحدة تُساندها في ذلك بريطانيا، وصرّح آنذاك دونالد رمسفيلد Donald Rumsfeld وزير الدفاع الأمريكي في حزيران سنة ٢٠٠٢، قائلاً: «بأن العراق يُشكّل خطراً أكبر ممّا كان يمثلته سنة ١٩٩٨ عندما انسحب مفتشو الأمم المتحدة»، وكذلك وزير الخارجية كولن باول Colin Powell^(١٥) وهو الآخر أكّد أمام مجلس الأمن الدولي امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، وهذه الأسلحة تُشكّل تهديداً للأمن والسلم الدولي، أمّا عن بريطانيا فقد تلى توني بلير Tony Blair^(١٦) رئيس الحكومة البريطانية في مجلس العموم البريطاني تقريراً بتاريخ ٢٤ أيلول من العام نفسه، أدلى فيه تبرير الحرب على العراق، والذي أكّد فيه على أن أسلحة الدمار الشامل في العراق إنما هو خطر داهم وقائم يهدد المصالح القومية للمملكة المتحدة^(١٧).

ومارست الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الضغط على مجلس الأمن الدولي كي يُجيز

لهم استخدام القوة ضدَّ العراق، وقد بررنا هذا الطلب بضرورة منع الحكومة العراقية من تطوير أسلحة الدمار الشامل التي تمكنه من تهديد جيرانه، واتهم العراق بارتكابه انتهاكات أساسية لقرارات مجلس الأمن، وأكَّد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في ١٢ أيلول سنة ٢٠٠٢ تصميمه على نزع أسلحة العراق، وكذلك قال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول آنذاك: «ما نقدمه لكم حقائق واستنتاجات تستند إلى معلومات استخبارية موثوقة»^(١٩)، ونتيجة الضغط المذكور أصدر مجلس الأمن قراره رقم (١٤٤١) بتاريخ الثامن من تشرين الثاني سنة ٢٠٠٢، وبموافقة جميع أعضاء مجلس الأمن^(٢٠).

وعلى الرغم من الحُجج التي ساقتها كلُّ من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فيما يخص امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، إلَّا أنَّ الكثير كان يُشكِّك في امتلاك العراق لهذه الأسلحة، وقد أكَّد هانس بليكس Hans Blix^(٢١) المفتش الدولي السابق الذي تابع موضوع أسلحة الدمار الشامل في العراق، أنَّ حديث الولايات المتحدة وبريطانيا عن أسلحة دمار شامل لدى العراق لم يكن إلَّا ذريعة لغزو العراق^(٢٢).

وقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالمعارضة العراقية^(٢٣) من أجل توظيفها لإسقاط النظام الحاكم آنذاك في العراق، وتعدَّدت اللقاءات الأمريكية مع قوى المعارضة العراقية بهدف توحيدها وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، إلَّا أنَّ المحللين الأمريكيين يرون أنَّ المعارضة العراقية ضعيفة ومفكَّكة وغير مؤثرة، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأهداف الأمريكية في العراق، ورغم ذلك استمرت الإدارة الأمريكية في التعامل

مع المعارضة العراقية على أساس أنها ورقة يمكن توظيفها لما بعد إسقاط نظام الحكم آنذاك في العراق، وفي ١٤-١٥ كانون الأول سنة ٢٠٠٢ عقدت المعارضة العراقية مؤتمرًا في لندن بدعوة من بريطانيا وبدعم أمريكي، وأصدرت المعارضة بياناً في ختام المؤتمر أكَّدت فيه على هدف تغيير النظام في بغداد وبناء عراق ديمقراطي تعددي وإعادة بناء الاقتصاد العراقي كي يستعيد العراق دوره الإقليمي والدولي^(٢٤).

ويرى الباحث أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أشركت معها بريطانيا وعزمتا بقوة على ضرب العراق، وظلَّت تخلق المبررات الواحدة تلو الأخرى كأسلحة الدمار الشامل والحصار الاقتصادي واتهامه بالإرهاب ومبرراتٍ أخرى، فضلاً عن الضغط الذي مارسته على الأمم المتحدة لإصدار قراراتٍ دولية تُشرعن استخدامها القوة ضدَّ العراق، ناهيك عن الأطماع الأمريكية في موقع العراق الجغرافي في الشرق الأوسط، والهدف الأساس من وراء الضغط على العراق هو وقوفه بوجه (إسرائيل) هذا الشيء الذي جعلها تخلق كلَّ المبررات لضرب العراق وتطعيم قوته وبُناه التحتية، وفي الأخير حقَّقت هدفها وضربت العراق.

المحور الثاني

الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

أصبحت الأجواء غير طبيعية وتحدَّت الولايات الأمريكية الجميع بما فيهم مجلس الأمن وقالت للعالم أجمع سأضرب العراق وحقَّقت هدفها، وهذه السياسة الأمريكية الخارجية تجاه العراق هي سياسة كراهية وخروجاً عن العُرف

الدولي، وهي تريد حكم العالم بقبضة من حديد، وهذا يجعلنا نرجع لدراسة تاريخ الولايات المتحدة كيف سنراها تاريخياً.

عقد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش اجتماعاً مشتركاً لمجلس الأمن القومي في ١٧ آذار سنة ٢٠٠٣ في غرفة الأزمات في البيت الأبيض قبل إعلان اتخاذ الحرب على العراق وإسقاط النظام، وقد سأله القادة العسكريون في المجلس سؤالين، هما: «هل لديك كل ما تحتاجه للانتصار في المعركة؟ وهل أنت مرتاح للإستراتيجية المطبقة؟ فأجاب على كل منهما بنعم»^(٢٥)، وبرّر الرئيس الأمريكي قراره بالحرب على العراق بقوله: «إنّ إعلان الحرب هي نصرة لسلام العالم ولصالح العراقيين وحريتهم، فإني أصدر أوامري بتنفيذ عملية الحرية للعراقيين وأدعو الله أن يحفظ جنودنا»، ورد عليه وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، قائلاً: «سيدي الرئيس أدعو الله أن يحفظ أمريكا»^(٢٦).

وفي ١٨ آذار سنة ٢٠٠٣ وجّه الرئيس الأمريكي إنذاراً نهائياً إلى الرئيس العراقي صدام حسين^(٢٧)، يطالبه فيه بمغادرة العراق خلال ثماني وأربعين ساعة^(٢٨)، وفي حال الرفض سنبدأ بالهجوم العسكري في الوقت الذي نريده، آنذاك طالب الرئيس الأمريكي كلّ الرعايا بما فيهم الصحفيون والمفتشون مغادرة العراق فوراً بغية المحافظة على سلامتهم، وكذلك قام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان Kofi Annan^(٢٩) بسحب المفتشين الدوليين وموظّفي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في العراق، وأوقف العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء، والذي اعتمد بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٤٨٣) بتاريخ ٢٢ أيار سنة ٢٠٠٣^(٣٠)، وقد وصفت آنذاك

وزارة الخارجية العراقية هذا التصرف بالإجراء الذي يتنافى مع مسؤولية الأمم المتحدة^(٣١)، هذه الخطوات استهداف للعراق بأكمله أرضاً وشعباً، وليس نظام الحكم وحده، وإلّا برنامج النفط مقابل الغذاء ما دخله في هكذا إجراء.

وفي ليلة ٢٠ آذار سنة ٢٠٠٣، وبعد نصف ساعة من انتهاء مهلة الرئيس الأمريكي الثاني وأربعين ساعة التي حدّدها للرئيس العراقي، بدأت العمليات العسكرية ضدّ العراق، وذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسبانيا وتحالف دولي ضمّ ثمانية وعشرين دولة^(٣٢)، ومع بداية الحرب تمّ استبدال شعار نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بشعار آخر هو تحرير العراق ونشر الديمقراطية بين شعبه؛ لأنّ استخدام شعار نزع الأسلحة العراقية كان ذريعة واهية من أجل الحرب على العراق، وهذا ما أكّده هانز بليكس، إذ قال: «إنّ الحرب قد تمّ التخطيط لها مسبقاً منذ زمن طويل، وأضاف أنّ مسألة أسلحة الدمار الشامل العراقية جاءت في المرتبة الرابعة لدى الولايات المتحدة وبريطانيا على لائحة أسباب الحرب، وظنّ أنهم باتوا أقلّ قناعة بذلك الآن»^(٣٣)، وقد استخدمت القيادة العسكرية الأمريكية إستراتيجية الصدمة والذهول علماً هذه التسمية الرسمية للإستراتيجية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق، والتي تتمثل في تحقيق الهيمنة السريعة على الخصم، ذلك لأنها تعتمد على قدراتٍ تكنولوجية متطورة ومنظومة تسليحية متكاملة وضربات جوية مكثفة وهجوم جوي وبري في الوقت نفسه، فضلاً عن شنّ حرب نفسية ودعائية قبل وأثناء عملية الغزو من أجل تخويف وهلع القوات العسكرية العراقية

واستسلامها، وعدم مقاتلة القوات الأمريكية^(٣٤)، بل استخدموا خطط ومقدمات لإرهاق وزرع الخوف في صفوف الجيش العراقي، لكن الأخير صمد بعض الوقت رغم تفوق القوات الأمريكية منذ البداية.

وقاتلت القوات العراقية ولم تستسلم، حتّى جعلت القوات الأمريكية تغير من خططها العسكرية إلى إستراتيجية القوة الحاسمة، والتي تقوم على التدمير الشامل من قبل القوات الجوية والصاروخية بالقصف العنيف، في حين تبنت القوات العراقية إستراتيجية دفاعية من أجل الصمود لأطول مدة ممكنة^(٣٥)، وذلك لعدم وجود تكافؤ بين القوتين، فالقوات العراقية تفتقر إلى غطاء جوي، وبالتالي لا تستطيع القتال في الأراضي المكشوفة حتّى لا تتعرض للإبادة، وحتّى يتم تحريك الرأي العام الأمريكي والعالمي ضدّ الإدارة الأمريكية والبريطانية، وتدخل الأمم المتحدة بالضغط على إدارة الدولتين المذكورتين^(٣٦).

واستخدمت القوات الأمريكية أسلحة محرّمة دولياً حسمت الموقف القتالي مع القوات العراقية^(٣٧)، وفي التاسع من نيسان سنة ٢٠٠٣ تمّ احتلال بغداد، وبعد ذلك تمّ الدخول لباقي مناطق العراق وخصوصاً في المنطقة الشمالية والغربية أي الموصل وتكريت والأنبار بدون مقاومة^(٣٨)، وفي ١٧ نيسان من العام نفسه أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية «البنّتاغون»^(٣٩) انتهاء المعارك الرئيسة في العراق، وكذلك أعلن الرئيس الأمريكي في الأول من أيار من العام المذكور انتهاء العمليات الحربية في العراق بشكل نهائي^(٤٠)، وبعد يومين من التاريخ المذكور أعلن الرئيس الأمريكي في خطاب له، قال فيه: «إنّ المهمة تمّ إنجازها»^(٤١)، ومنذ بداية

العمليات العسكرية حتّى نهايتها عقد مجلس الأمن الدولي أربع جلسات اعتمد فيها القرار (١٤٧٢) لسنة ٢٠٠٣، لاسيّاً أنّ الجلسات والقرارات لم تتناول جانب العمل العسكري أو إدانة الاحتلال، بل تركزت في مجملها على معالجة الجوانب الإنسانية الناجمة عن الاحتلال^(٤٢).

قامت القوات الأمريكية بتدمير البنى التحتية العراقية، لاسيّاً الوزارات التي لم يكنفوا بتدميرها بل أحرقوها بالكامل، من قبل مجاميع مدربة على هذا العمل، ما عدا وزارة النفط التي تمّ حمايتها من قبل القوات الأمريكية، وتمّ سرقة البنك المركزي العراقي والفروع الأخرى، ومارسوا عملية النهب بشكل ممنهج وعالي الدقة وليس بشكل عشوائي، وكذلك واصلوا سرقة كل ما هو ثمين وأخص بالذكر الآثار العراقية^(٤٣).

عندما تمّ استثناء تدمير وزارة النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عند دخولها بغداد أصبح لدينا ألف علامة استفهام؛ لأنّ سبب من الأسباب الرئيسة للاحتلال هو النفط الذي طمعت به الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا حافظت على وزارة النفط؛ لأنّ فيها ما ينفعها وتعتمد عليه في هيمنتها على هذه الوزارة وملفاتنا.

إلا أنّ الكثير من العراقيين الشرفاء قاوموا تلك الأعمال المشينة والجرائم التي أحاطت بالبلد كالطوفان، وأصدر علماء البلاد الفتاوى بتحريمها، وتمّ تشكيل لجان حماية من المؤمنين لردعها وإعادة المسروقات والأموال العامة إلى الجوامع والحسينيات، وقام الشباب المخلصون لوطنهم بحماية ما تبقى من الموجودات في بعض المواقع الحكومية^(٤٤)، وقام المثقفون من أبناء

وبعد دخول القوات العسكرية الأمريكية بغداد، أرسل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش فريق تفتيش لإعادة البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية والتأكد من وجودها أو عدمها، وبعد البحث كتب الفريق تقريراً سلمه إلى الرئيس في الثالث من تشرين الأول من العام المذكور، نص فيه: «إنه لم يتم العثور لحد الآن على أي أثر لأسلحة دمار شامل عراقية»، وأضاف في استجواب للمفتشين أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، إذ قالوا إن «بتصورنا نحن جعلنا الوضع في العراق أخطر مما كان عليه قبل الحرب»، وفيما بعد، أي في ١٢ كانون الثاني سنة ٢٠٠٥ تم حل فرقة التفتيش المشكلة من قبل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بعد فشلها في العثور على أسلحة محظورة^(٤٩).

المحور الثالث

الإدارة المدنية الأمريكية للعراق سنة ٢٠٠٣

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، تولت سلطة التحالف المؤقتة إدارة البلاد استناداً إلى قرارات مجلس الأمن المرقمة (١٤٨٣) و (١٥٠٠) و (١٥١١)^(٥٠)، حتى تم تعيين حكومة عراقية مؤقتة، وقبل ثلاثة أسابيع من الاحتلال، أي في ٢٠ آذار سنة ٢٠٠٣، صدر قرار بتشكيل مكتب إعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية ORHA برئاسة الجنرال جاي غارنر Jay Garner^(٥١)، وكلف هذا المكتب بالإشراف على المساعدات الإنسانية وإعادة الأعمار والإدارة المدنية في عراق ما بعد الاحتلال^(٥٢)، وكانت هناك نظرياً أربعة خيارات أمريكية في العراق ألا وهي إقامة حكم عسكري

الشعب العراقي بتشكيل لجان من المتطوعين لحماية ما أمكن حمايته، ووجهوا نداءات إلى الناس لوقف أعمال السرقة وملئ الفراغ الأمني، وصدرت نداءات عاجلة تضمنت هذا التوجيه ودعت على الفور إلى تشكيل لجان محلية لحماية كل منطقة وعدم التردد في إطلاق النار على عصابات السلب والنهب، وتشكيل لجان لحماية الجامعات والمستشفيات والمؤسسات العامة من عمليات الحرق والتدمير، والمطالبة بإعادة الأموال المسروقة وإيداعها في المساجد والخسنيات تمهيداً لإرجاعها إلى أصحابها الشرعيين^(٥٣).

وقد أسفرت تلك الحرب عن وقوع مجموعة كبيرة من الشهداء والجرحى من الجانب العراقي «عسكريون ومدنيون»، وكذلك أوقعت العديد من القتلى في صفوف الجيش الأمريكي وحلفائه، وبعد الحرب تبين بأنه لا صحة لأي من الادعاءات الأمريكية والبريطانية بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل نووية أو كيميائية أو بيولوجية، وليس للعراق إمكانية تهديد الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا أو جيرانها، ولا حتى له صلة بتنظيم القاعدة^(٥٤)، وتبين للعالم بأجمعه بأن حُجج الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق كاذبة ولا تمت للحقيقة بأي صلة.

ويبدو أن خوض الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للحرب على العراق سنة ٢٠٠٣، حصل من أجل أهداف غير مُعلنة، أهمها، إعادة ترتيب المنطقة «مشروع الشرق الأوسط الكبير»^(٥٥)، والسيطرة على النفط، وأمن «إسرائيل»، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، وموقع العراق الإستراتيجي، وساحة معركة الإرهاب، وقطع الطريق أمام ثورة شعبية^(٥٦).

مباشر، وإدارة مدنية يباشرها التحالف، وإدارة مدنية يباشرها العراقيون، وحكومة عراقية مؤقتة، ويبدو أن غارنر وفريقه كان يسعى إلى الانتقال من إقامة حكم عسكري مباشر كأمر واقع إلى حكومة عراقية مؤقتة، إلا أن وظيفته كانت تتركز على النواحي المدنية واستعادة عمل ومرافق أجهزة الدولة العراقية خاصة في مجالات البنى التحتية والخدمات، وأدى وجوده وضعاً فيه ازدواجية بين السلطة العسكرية لقادة القوات الأمريكية والسلطة التي يمثلها مكتب الأعمار، وهي الازدواجية التي أظهرت عمق التخطئ والارتباك الذي تعاني منه الإدارة الأمريكية، وأدت إلى فشل مهمة غارنر على مختلف المستويات^(٥٣).

وأعلن آنذاك نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني Dick Cheney^(٥٤)، أن الولايات المتحدة تعتزم دعوة فئات قد تصبح جزءاً من الحكومة العراقية في المستقبل، وبناءً على ذلك تمّ في ١٥ نيسان سنة ٢٠٠٣ عقد مؤتمر في الناصرية بإشراف الحاكم العسكري جاي غارنر، حضر المؤتمر ما يُقارب الـ(٧٥) شخصية سياسية، وتمّ الترويج الأمريكي للمؤتمر، وقاطع الاجتماع كل من المؤتمر الوطني العراقي^(٥٥) برئاسة أحمد الجلبي^(٥٦)، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية^(٥٧) برئاسة السيد محمد باقر الحكيم^(٥٨)، احتجاجاً على ما اعتبروه تجاوزاً لدورهما من جانب غارنر ومحاوله حرمانهم من المكاسب^(٥٩)، وفي الشأن نفسه وبتاريخ ٢٨ نيسان من العام المذكور عقد في بغداد اجتماع حضره ما يُقارب الـ(٢٥٠) شخصية من الزعماء والوجهاء المحليين والذين اتفقوا على عقد مؤتمر وطني عام خلال شهر واحد يتم تحديد قواعد تشكيل حكومة انتقالية، إلا أن غارنر

ومكتبه فشل في فهم ما يحدث في العراق^(٦٠).

إن فشل الحاكم العسكري جاي غارنر وفريقه في إدارة العراق آنذاك، جعل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش يقوم بتاريخ السادس من أيار من العام نفسه بإبداله بمدير مدني جديد هو السفير بول بريمر Paul Bremer^(٦١)، وأعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى للحصول على قرار من الأمم المتحدة يعطيها صفة سلطة احتلال، وسبب ذلك رغبة الأمريكان التفرد بسيطرتها على العراق^(٦٢).

كانت مدة السفير بول بريمر من ١١ أيار سنة ٢٠٠٣ حتى ٢٨ حزيران سنة ٢٠٠٤ حاسمة في صياغة مستقبل العراق سياسياً وعلى نحوٍ سلبي، ورأى السفير من جانبه بأن التغيير الحقيقي يتطلب مدة انتقالية وحكم مباشر أطول للولايات المتحدة الأمريكية قبل تسليم السلطة إلى أية حكومة عراقية، ولم يكن راغباً بتسليم السلطة إلى زعماء المعارضة في المنفى، بل أراد تشكيل حكومة مؤقتة، وعوضاً عن ذلك فقد أصبحت سلطة الائتلاف المؤقتة الحكومة الفعلية في العراق، فضلاً عن ذلك أعطيت للجيش الأمريكي سلطة كبيرة، وفي تموز من العام المذكور أُعيد تنظيم قوات التحالف المتبقية لتصبح قوات المهمة المشتركة في العراق^(٦٣).

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية جلّ اهتمامها منذ احتلالهم ودخولهم للعراق سنة ٢٠٠٣ بثبيت أقدامهم في الأراضي العراقية وتدمير البنى التحتية العراقية تدميراً ممنهجاً، وتبيّن أن السفير بول بريمر لا يختلف عن جاي غارنر، فالانسان موجهان توجيهاً من جهة أمريكية وتخطيط إستراتيجي موحد، ألا وهو عمل كل شيء سلبي من دون تخطيط إيجابي.

وسيطرت القوات الأمريكية على الأمن في العراق، وبالتوازي مع سلطة الائتلاف المؤقتة، وأسَّسوا بُناهم الإدارية الخاصة في المدن والمحافظات في ظل قيادتهم ووزعوا الموارد المالية الموجودة ضمن نطاق سيطرتهم على مشاريع ما يُسمَّى إعادة الإعمار المحلية، وأراد السفير بول بريمر صياغة العراق صياغة جذرية، بجهد غير مدروس ودراسة جيدة، إلَّا أنه دَمَّر أكثر ممَّا بنى، وفكَّ بُنية النظام السابق بالكامل، ولكنه لم يفهم للغاية طبيعة البلد ولم يتمكَّن من بناء العراق الذي كان يرغب بإقامته، ومن أجل تنفيذه لتلك السياسة أصدر أوامره لسلطة الائتلاف المؤقتة باتخاذ جملة من القرارات، أهمها الآتي^(٦٤):

(١) حل حزب البعث العربي الاشتراكي

أصدرت السلطة الائتلافية المؤقتة في العراق بياناً بحلِّ حزب البعث العربي الاشتراكي^(٦٥)، بموجب الأمر رقم (١) بتاريخ ١٦ أيار سنة ٢٠٠٣، واستبعد من مواقع الإدارة العامة جميع الأفراد البارزين من الحزب المذكور، وعرضوا صوراً لكبار قادة الحزب بحثاً عنهم، وعرض بتقديم المكافآت المالية المغرية لمن يُدلي بمعلوماتٍ تقود إلى القبض عليهم^(٦٦)، وصرَّح بريمر آنذاك قائلاً: «لقد اتفقنا على أهمية إزالة آثار البعث» منهم القيادات العليا والذين يبلغ عددهم من (١٥-٣٠) ألف مسؤول رفيع المستوى في الحزب المذكور^(٦٧).

وقد صرَّح بول بريمر آنذاك، بأنه لا يعرف العراق كما يعرفه العراقيون أنفسهم، لذا علينا إشراكهم بالمهمة منذ بداية العمل على اجتثاث البعث، كما علينا الاعتراف بأنَّ حزب البعث ليس

كاملاً إلَّا أنه يحتوي على قدرٍ من المرونة، لذلك أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة قراراً بتاريخ ٢٥ أيار سنة ٢٠٠٣، يقضي بتأسيس «مجلس عراقي لتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث»، وسيبدأ ويُنتهي هذا المجلس أعماله في وقتٍ يُحدده بريمر، وكذلك يختار أعضائه ويحدد عددهم على أن لا يتجاوز عشرين عضواً رسمياً^(٦٨)، ومن سلطات ومهام هذا المجلس، هي^(٦٩):

(١) سوف يقوم المجلس بالتحقيق وجمع المعلومات في الأمور الآتية:

(أ) حدود ممتلكات وأموال حزب البعث العراقي وطبيعتها ومواقعها وأوضاعها الجارية، بما في ذلك الممتلكات والأموال العائدة إلى مسؤولي حزب البعث العراقي وأعضائه، وأيَّ أساليب مستخدمة لإخفاء تلك الممتلكات والأموال أو لتوزيعها يكون قد تمَّ تبنيتها لتفادي الكشف عنها.

(ب) هوية مسؤولي حزب البعث العراقي وأعضائه المتورطين في أعمال خرقوا فيها حقوق الإنسان واستغلوا بوساطتها الشعب العراقي، وتحديد أماكن تواجدهم.

(ج) تفاصيل عن الاتهامات التي قد توجه إلى مسؤولي حزب البعث وأعضائه يدعى فيها أنهم ارتكبوا جرائم ما.

(د) وأي معلومات أخرى لها صلة بالأمر الخاص بتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث الصادر عن بريمر المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة بتاريخ ١٦ أيار سنة ٢٠٠٣، وكذلك الأمر الصادر حول إدارة ممتلكات وأموال حزب البعث العراقي.

(٢) يقدم المجلس إلى المدير الإداري نصائحه حول الأمور الآتية^(٧٠):

(أ) السُّبُل التي تتجاوز فعاليتها وإنصافها فعالية وإنصاف السُّبُل الأخرى المتاحة للقضاء على هيكل حزب البعث العراقي وعلى أساليبه في التهيب وفي ممارسة المحسوبية.

(ب) الوسائل المستخدمة للتعرف على مسؤولي وأعضاء حزب البعث العراقي وتصنيفهم.

(ج) السُّبُل التي تتجاوز فعاليتها وإنصافها فعالية وإنصاف سُبُل أخرى غيرها لاستخدامها من أجل استعادة ممتلكات وأصول حزب البعث العراقي.

(د) الأفراد الذين يرى المجلس ضرورة استثنائهم من أحكام الأمر الخاص بتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث الصادر عن المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة يوم ١٦ أيار سنة ٢٠٠٣.

(٣) سوف يرفع المجلس تقاريره إلى بريمر المدير الإداري مباشرةً وحصرًا، ولن يكشف عن أي معلومات أو وقائع ناتجة عن نشاطاته إلى أي شخص أو أي تنظيم آخر، إلا بإذن من المدير الإداري.

أما إلزام المجلس بتوفير المعلومات، فقد تمّ كالاتي^(٧١):

(١) يقوم جميع الأشخاص بناءً على طلب من المجلس بتوفير كافة المعلومات الموجودة في حيازتهم أو التي يسيطرون عليها أو يعلمون بها بخصوص أي أمر من الأمور خول المجلس

بالحصول على المعلومات عنه.

(٢) يُعاقب كل مَنْ يمتنع عن تلبية طلب يرد له من المجلس بتقديم ما لديه من معلومات بالسجن لمدة قد تصل إلى سنة واحد، أو يلزم بدفع غرامة مالية قد تبلغ قيمتها ألف دولار أمريكي تحددها السلطة المناسبة المعنية^(٧٢).

(٣) لا يجوز استخدام الشهادة أو الأقوال التي يُدلي بها أي شخص إلى المجلس، سواءً كانت شفوية أو مكتوبة، كدليل ضد هذا الشخص في أي إجراءات قضائية تتعلق بجريمة ما.

(٤) يكون لأي فرد تعرض لأضرار نتيجة معلومات وردت في تقارير المجلس أو توصياته أو ما توصل إليه المجلس من حقائق استخلصها من تحقيقاته، يكون لهذا الفرد حق الحصول على نسخة من التقرير المذكور، ويجوز له تقديم عريضة تحريرية تُرفع إلى المدير الإداري يدافع فيها عن موقفه ويطلب فيها من المدير الإداري عدم الأخذ بتوصيات المجلس أو رفض الحقائق المستخلصة من تحقيقاته.

تكون للمدير الإداري السلطة النهائية بالنسبة لكافة الأمور المتعلقة بالمجلس، بما في ذلك الإفراج عن أي مواد أو تقارير صدرت عن المجلس، وأي خطوة يزعم اتخاذها انطلاقاً من عمل المجلس، والعواقب التي يتعرض لها الأفراد المذكورين في التقارير التي يرفعها المجلس، ويلتزم الأخير بكل ما يصدر عن المدير الإداري من لوائح تنظيمية أو أوامر أو مذكرات، ويعمل وفقاً لها، وتحدد المكافآت المالية التي يتم صرفها لأعضاء المجلس وفقاً للوائح التنظيمية التي يصدرها المدير الإداري^(٧٣).

إن إصدار بول بريمر قراره الخاص بحلّ حزب البعث والمجلس الذي اختص بالشأن نفسه، جعلت المنتمين له يلوذون بالفرار أو يختفون عن الأنظار مخافة البطش بهم؛ لأنّ الأمر لم يحدد بدقة المذنب والمجرم ولم يفرّق بين مرتكب الجرائم المنتمي لغرض فكري أو معيشي، ومن الأعمال والإجراءات التي ترتبط بالأمر رقم (١) الذي أصدره بريمر تمّ إنشاء قاعدة بيانات من قبل وكالة الاستخبارات المركزية، فقد أنشأت هذه القاعدة عن موظّفي الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين وصلاتهم فيه لكي يتمكنوا من القبض عليه، واستطاعت هذه القاعدة جمع بعض المعلومات التي مكّنت قوات التحالف من إلقاء القبض على الرئيس العراقي الأسبق في الساعة الثامنة والنصف مساء يوم ١٣ كانون الأول سنة ٢٠٠٣ في منطقة الدور جنوب تكريت في محافظة صلاح الدين^(٧٤).

بدأ السفير والمدير الإداري بول بريمر يعمل بخطواتٍ تُرضي الشعب العراقي منها حل حزب البعث العربي الاشتراكي باعتباره الحزب الحاكم، وكان يظن بأنّ حلّ الحزب المذكور سيختصر الطريق كثيراً أمامه ويُرضي أطراف كثيرة من العراقيين، وسيمضي بهدفه المرسوم بتحطيم العراق أرضاً وشعباً، إلّا أنه اتضح بأنّ كل خطوة يخطيها تعكّر الأجواء أكثر ممّا تُسهلها.

(٢) حل الوزارات والمؤسّسات الأمنية والعسكرية

في ٢٣ أيار سنة ٢٠٠٣ بدأ بول بريمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بحلّ بعض الوزارات والمؤسّسات المدنية والعسكرية،

بحجّة أنّ عملها الأساس كان لخدمة النظام العراقي السابق^(٧٥)، وكان ذلك بموجب الأمر الثاني رقم (٢) الصادر عن بريمر، ومن هذه الوزارات والمؤسّسات التي تمّ حلّها هي وزارات^(٧٦): الدفاع والإعلام والدولة للشؤون العسكرية، وجهاز المخابرات العامة، ومكتب الأمن القومي، ومديرية الأمن العام، وجهاز الأمن الخاص، وجميع الكيانات المنتسبة إلى التنظيمات التي توفر الحراسة الشخصية للرئيس الأسبق صدام حسين أو المشمولة فيها، بما فيها، المرافقين والحياة الخاصة، والمنظّمات العسكرية التالية، كالجيش وال سلاح الجوي والبحرية وقوة الدفاع الجوي والتنظيمات العسكرية النظامية الأخرى، منها الحرس الجمهوري والخاص ومديرية الاستخبارات العسكرية، وجيش القدس وقوات الطوارئ، والقوات شبة العسكرية ألا وهي فدائيون وأصدقاء وأشبال صدام، والمنظّمات الأخرى منها ديوان الرئاسة وسكرتارية الرئاسة ومجلس قيادة الثورة والمجلس الوطني وتنظيم الفتوة واللجنة الوطنية للألعاب الأولمبية والمحاكم الثورية والخاصة ومحاكم الأمن الوطني^(٧٧).

وكذلك نصّ الأمر المذكور على إلغاء الرتب والألقاب العسكرية وغير العسكرية التي منحها النظام السابق لأي مستخدم أو موظف كان يعمل في أحد الكيانات المنحلّة، ويتم تسريح جميع المُجنّدين من الخدمة العسكرية والتزاماتها، وتعليق الخدمة العسكرية الإلزامية إلى أجل غير مُسمّى، ويخضع هذا التعليق لقرارات تتخذها الحكومات العراقية في المستقبل حول ضرورة مثل هذه الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق الحر، ويُسرّح من الخدمة أو الوظيفة اعتباراً من ١٦ نيسان سنة

٢٠٠٣ أي شخص كان يعمل في أي وظيفة أو كان يشغل منصب في أي من الكيانات المنحلة^(٧٨)، ويُصرف للمُسرَّ حين مبلغاً مالياً عند انتهاء خدماتهم ويُحدد قيمته بريمر المدير الإداري، ويستمر صرف المعاشات التي كانت تدفعها الكيانات المنحلة قبل ١٦ نيسان من العام المذكور، أو التي كانت تُصرف لمن قدموا لها خدماتهم^(٧٩)، بما فيهم الأرامل الذين فقدوا عوائلهم في الحرب وقدامى المحاربين المعاقين، ويحتفظ بريمر وحكومات العراق القادمة بسلطة إلغاء تلك المعاشات أو تخفيض قيمتها لمعاقبة من مارس سلوكاً غير مشروع أو من يمارس في المستقبل السلوك المذكور، ويحتفظون بسلطة تعديل ترتيبات صرف المعاشات من أجل التخلص من الامتيازات غير المناسبة التي كان النظام السابق قد منحها للبعض أو لأي سبب آخر شبيه بذلك^(٨٠).

ويُعد حلّ الجيش العراقي من أخطر القرارات التي أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، وحدث بعد ذلك القرار المجحف بحق العراق بالكامل فوضي عارمة في جميع محافظات البلاد من الشمال إلى أقصى الجنوب، وسادت حالة انعدام الأمن الذي لم يكن باستطاعة جيش الاحتلال توفيره، وكانت الدوافع من اتخاذ هكذا قرار من قبل سلطة الائتلاف هي إلغاء أي دور مستقبلي سياسي أو عسكري لقادة الجيش وضباطه والتخوف من حصول انقلاب عسكري من داخل الجيش العراقي، كذلك الانتقام من هبة الشخصية العسكرية العراقية فضلاً عن تهديد وإضعاف الشخصية العربية على مستوى الجيوش والقيادات العسكرية العليا من خلال حلّ أقدم جيش عربي خلال تاريخهم الحديث^(٨١).

وضرب بول بريمر بهذا القرار رقم (٢) جميع التشكيلات المسلحة وجميع أجهزة أمن الدولة، القوات المسلحة التي يُقدَّر عددها حوالي (٥٠٠) ألف عسكري، وتسريح حوالي (٢٨٥٠٠٠) شخص من العاملين في وزارة الداخلية، وهكذا تمّ الاستغناء عن قوة العراق، وفقد الأخير الأمن في عموم مناطقها وصارت حدود البلاد مفتوحة لكل من هبّ ودب، ممّا أدى إلى تهريب ثروات العراق إلى الخارج، وأصبح العراق ساحة مفتوحة لعمل المخابرات الأجنبية دون رادع، ودخول المنظّمات الإرهابية والإجرامية وعاثوا خراباً ودماراً بالبلاد^(٨٢).

ولا بد من القول إنّ حلّ الجيش من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها سلطة الائتلاف المؤقتة؛ لأنّ الجيش ليس له صلة بالنظام السابق بل هو سور الوطن وسدّه المنيع، لم يكن تأسيس الجيش الذي تمّ حله في عهد النظام السابق بل يعود تاريخ تأسيسه منذ سنة ١٩٢١، فلم يكن وليد النظام السابق بل كانت نشأته قد سبقت النظام السابق بعقودٍ طوال، هذا وخلف تسريح الجنود والضباط عاطلين كثر في العراق بعد سنة ٢٠٠٣، وبقرار سلطة الائتلاف تمّ الانتهاء من جيش ذي خبرة افتقدتها البلاد وبقوة، ولكن بان هدف الولايات المتحدة بدمار العراق جيشاً وشعباً ولم يرغبوا بجيش العراق الذي يمتلك سمعة ويُسكّل تهديد لـ(إسرائيل)، ولذلك تخوفوا منه كثيراً، لذلك حلّوه وتخلصوا منه وهذا العمل جزء كبير من مجيئهم للعراق واحتلاله والعبث بمقدراته وحل مؤسّساته ونهب ثرواته.

(٣) تأسيس الجيش العراقي الجديد

في ١٩ أيار سنة ٢٠٠٣ وصلت تعليقات دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld، وزير الدفاع الأمريكي، إلى بول بريمر، احتوت التعليمات على إنشاء الفيلق العراقي الجديد، وتحدث وزير الدفاع الأمريكي بالقول بأنّ الفيلق الجديد سيُسهم بتهيئة الظروف اللازمة لعراق مستقر يتمتع باكتفاء ذاتي مع دولة قوية تُسهم في بناء وحدة وطنية عراقية، وأضاف بأنّ لا بد أن يتألف الفيلق من ثلاث كتائب سيارة تضم ثمانمائة عنصر توزّع هذه الكتائب واحدة في الشمال وأخرى في الوسط ومثلها في الجنوب، وافترض أنّ تجنيد القوة سوف يتطلب ستة أشهر وسيزداد عدد الفيلق إلى أربعين ألف جندي، وأعلن الائتلاف بعد خطّته لإنشاء جيش عراقي قوي عن طريق تشكيل قوة دفاع ذاتي وطني للعراق الحر، وركّزت سلطة الائتلاف بعد موافقة واشنطن على هذه الخطّة على نهج مرحلتين لإعادة دمج الجنود العراقيين المُسرّحين وكذلك إنشاء فرقة كاملة يبلغ عددها اثني عشر ألف جندي مدرّب خلال سنة واحد وثلاث فرق بعد ذلك بسنة^(٨٣).

وفي الثامن من آب سنة ٢٠٠٣ فتحت سلطة الائتلاف المؤقتة باب التطوع للتجنيد في الجيش العراقي الجديد، واستعانت سلطة الائتلاف المؤقتة بتشكيلات الجيش العراقي السابق، بعدما أبعاد منهم كبار الضباط المنتهين لحزب البعث العربي الاشتراكي، وقد منع بول بريمر كبار الضباط الذين تمّ إرجاعهم من لعب أيّ دور في الجيش العراقي الجديد وذلك لسوء فهم العلاقات التي تربط بين العسكريين والمدنيين العراقيين^(٨٤).

وحَدّدت سلطة الائتلاف المؤقتة مهمة الجيش

العراقي الجديد وهيكل قيادته، كالآتي^(٨٥):

(١) يُشكّل بموجب هذا الأمر الجيش العراقي الجديد كخطوة أولى نحو تشكيل قوة دفاع وطنية للعراق الجديد، وإنّ الجيش العراقي الجديد مؤسّسة الغرض منها توفير قدرة تدعيم أمن العراق أثناء مدة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة، ويكون استمرار وجود الجيش العراقي الجديد بعد انتهاء مدة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة مرهون بقرار تتخذه الحكومة التي سيُشكلها شعب العراق في المستقبل، والتي ستمثله ويعترف بها المجتمع الدولي.

(٢) مهمة الجيش العراقي الجديد وقوات الدفاع الوطنية بصورة عامة هي الدفاع عسكرياً عن الدولة، بما في ذلك الدفاع عن الأراضي الوطنية وتوفير الحماية العسكرية لأمن المنشآت والمرافق والبُنى التحتية وخطوط الاتصالات والإمدادات الحساسة وتوفير الحماية العسكرية لأمن السكّان أيضاً، ومن مهام الجيش العراقي الجديد ووحدات قوات الدفاع الوطني العراقية الأخرى تطوير قدرة عسكرية أثناء مدة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة لتوفير الأساس لقوات مسلّحة محترفة وغير سياسية تكون فعّالة عسكرياً وتوفر الدفاع العسكري عن الدولة بعد انتهاء مدة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة، ولن يكون للجيش العراقي الجديد أيّ مهام لتنفيذ أو تطبيق القانون محلياً، ولن يتدخل الجيش العراقي الجديد في الشؤون السياسية المحلية للدولة وستُناط بالجيش العراقي الجديد مهام أخرى، من بينها المشاركة في بعثات الإغاثة الإنسانية وفي عمليات الإغاثة المحلية المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الكوارث الناتجة عن أعمال يقوم بها الإنسان^(٨٦).

(٣) إلى أن يتم نقل هذه السلطات إلى حكومة يشكّلها الشعب العراقي وتمثله ويعترف بها المجتمع الدولي لا يشغل المراكز القيادية في الجيش العراقي الجديد أو في عناصره قوة الدفاع الوطنية الأخرى سوى الضباط العراقيين، ويتولى بصفة مؤقتة كذلك صلاحيات السيطرة على الجيش العراقي الجديد ووحدات قوات الدفاع الوطني العراقي الأخرى والصلاحيات الإدارية المتعلقة بها وجميع الصلاحيات التي كانت مناطة سابقاً بوزارة الدفاع، وسيقوم المدير الإداري أو عضو مدني من سلطة الائتلاف المؤقتة بعمل تحت أمره المدير الإداري مباشرة ويخوله المدير المذكور كتابياً هذه الصلاحيات لهذا الغرض على وجه التحديد، بتقليد ضباط الجيش العراقي الجديد برتبهم ويجوز له تعيين قادة وحدات الجيش العراقي الجديد أو قائد الجيش ككل أو قائد القوات المسلحة الوطنية ككل وسيقوم المدير الإداري أو عضو مدني من سلطة الائتلاف المؤقتة بعمل تحت إمرة المدير الإداري مباشرة ويحمل منه تفويضاً المؤقتة يعمل تحت أمره مدير الإداري مباشرة ويحمل منه تفويضاً كتابياً بهذه الصلاحية على وجه التحديد بتعيين الضباط الذين سيتولون قيادة الوحدات الرئيسية في الجيش العراقي الجديد لدى تشكيلها، وتحدد المهام المحددة للضباط المرؤوسين وفقاً لإجراءات تُحدد في تعليمات إدارية.

(٤) يجوز أن تُنَاط القيادة الميدانية أو التكتيكية لوحدات الجيش العراقي الجديد التي تعمل مع قوات الائتلاف بضابط من قوات الائتلاف يحمل رتبة أعلى من رتبة قادة الوحدات العراقية وفقاً لما يحدده من سلطة الائتلاف المؤقتة أو عضو مدني من سلطة الائتلاف المؤقتة يعمل تحت أمره

المدير الإداري مباشرةً ويحمل تفويضاً كتابياً منه الصلاحية على وجه التحديد^(٨٧).

وحدّد بول بريمر مدة الخدمة وشروطها في الجيش العراقي الجديد، كالآتي^(٨٨):

(١) يجوز للمدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة أن يصدر التعليمات الإدارية المتعلقة بمدة الخدمة وشروطها التي قد تُعد ضرورية لتنفيذ أحكام هذا الأمر، كما يجوز مباشرةً ويحمل منه تفويضاً كتابياً بهذه الصلاحية على وجه التحديد أن يصدر ذلك بشكل مباشر ويحمل منه تفويضاً كتابياً بهذه الصلاحية على وجه التحديد أن يُصدر تلك التعليمات.

(٢) الحد الأدنى لسن التجنيد في الجيش العراقي الجديد (١٨) عاماً.

(٣) ستكون الخدمة في الجيش العراقي خدمة طوعية ولمدة محددة لا تُمدّد إلّا في حالات الطوارئ التي يُعلنها رسمياً المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة.

(٤) تُحدّد لياقة الفرد للخدمة في الجيش العراقي الجديد على أساس عدة معايير تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) قدرة جسدية واضحة.

(ب) حد أدنى من التحصيل الدراسي المبت.

(ج) عدم وجود دليل على أن الشخص ارتكب جرائم حرب أو أعمال تنطوي على انتهاك حقوق الإنسان.

(د) عدم الانتماء إلى الأجهزة الأمنية أو أجهزة

السيطرة السياسية التابعة للنظام السابق.

(هـ) عدم الارتباط بالمنظّمات المتطرفة أو مجموعاتٍ أخرى تستخدم العنف أو تؤيد استخدام العنف لأغراضٍ سياسية، سواءً على الصعيد الداخلي أو الدولي.

(و) إلّا أنه لن يحرم أيّ شخص مؤهل من فرصة الخدمة في الجيش العراقي الجديد على أساس انتمائه العرقي أو أصله الإثني، أو انتمائه الإقليمي أو الديني أو العائلي أو العشائري.

(٥) لا يُشترط أن تكون لدى الشخص خدمة عسكرية سابقة، ولكن سيكون الأشخاص الذين لهم خبرة عسكرية مؤهلين للخدمة في الجيش العراقي الجديد إذا استوفوا المعايير المنطبقة بها فيها المعايير التي ورد ذكرها في الفقرة (٤) أعلاه، ولن يكون أي شخص شارك في نشاط حزب البعث في إطار فئات القيادة التي ورد صفها في الأمر رقم (٦) لسلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ ١٦ أيار سنة ٢٠٠٣، لن يكون مؤهلاً للانضمام إلى الجيش العراقي الجديد إلّا بإذن خاص من سلطة الائتلاف المؤقتة^(٨٩).

وتأسست نواة الجيش العراقي التي تألفت من سبعمائة وخمسين فرداً تمّ اختيارهم من عناصر شابة، وأكملوا تدريبهم بمدة تسعة أسابيع في معسكر (قراقوش) قرب الموصل، وتمّ تسليحهم برشاشات الـ(كلاشينكوف)، وتخرجت هذه المجموعة الأولى من الجيش العراقي الجديد في الرابع من تشرين الأول سنة ٢٠٠٣، كما تمّ تدريب مجموعة تضم سبعمائة فرد من أفراد الجيش والشرطة في المملكة الأردنية الهاشمية على دفعتين، وتقرّر تشكيل نواة القوات الجوية العراقية بقوة

بشرية تصل إلى خمسمائة فرد في تشرين الأول سنة ٢٠٠٤، وسوف يتم دعم هذه القوات بستة عشر طائرة من نوع هليكوبتر من نوع (اتش) لأغراض الدورية ونقل الجنود، وستة طائرات من نوع هليكوبتر (سي ١٣٠٠) للنقل الجوي الخفيف، فضلاً عن أربع طائرات خفيفة للاستطلاع^(٩٠)، كما تمّ حل الفصائل المسلّحة ودمجها مع الجيش الجديد، وتمّ بعد ذلك تشكيل وزارة الدفاع التي أعلنها بول بريمر في الرابع من نيسان سنة ٢٠٠٤، يُديرها وزير مدني هو علي عبد الأمير علاوي^(٩١)، لتكون الرابط بين العسكريين العراقيين والمدنيين في حكومة عراقية ديمقراطية مقبلة، وتمّ تحديد مسؤوليات هذه الوزارة وهي: وضع وصياغة السياسة الدفاعية عن العراق، وتحديد الميزانية الدفاعية ضمن موازنة الدولة، وإدارة الوزارة، والإشراف على جهاز الاستخبارات الجديد للدفاع عن البلاد من الإرهاب، وقد رصدت واشنطن ٦,١ مليار دولار لتشكيل الجيش العراقي الجديد، وأنفقت منها سلطة الائتلاف في البداية للتجنيد مبلغ قدرة (٢١٧) مليون دولار، وهذا المبلغ لا يكفي لبناء ثلاثة أسلحة برية وبحرية وجوية حتّى لو كانت صغيرة الحجم ومحدودة التسليح^(٩٢).

أعتقد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أسّست جيش وألزمته بشروطٍ يسير عليها في مسيرته بالعراق، ألا وهي الاهتمام بالداخل من دون التوجه للخارج، ولم تموله بسلاح كافٍ حتّى يطلب تدخلها بشكل مستمر، ناهيك عن احتكار تسليحه هي وحدها ولم تقبل التعاقد مع أيّ نوع للسلاح غير الأمريكي، علماً أنّها أدخلت عناصر غير أكفاء كضباط في الجيش العراقي الجديد بعد سنة ٢٠٠٣، أثر ذلك سلباً على سمعة الجيش العراقي، وأعطت

وزارة الدفاع لوزير غير عسكري، ولا يمتلك من الخبرة الكافية لإدارة الوزارة التي تُعد مهمة جداً وسيادية لأي حكومة، سواء كانت عراقية أو عربية أو عالمية.

المحور الرابع

تشكيل مجلس الحكم العراقي سنة ٢٠٠٣

في ١٣ تموز سنة ٢٠٠٣ انبثقت اللائحة التنظيمية رقم (٦) من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة، والخاصة بتشكيل مجلس الحكم العراقي، وأكد فيها بول بريمر المدير الإداري للسلطة المذكورة^(٩٣)، بأنه انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم (١٤٨٣) لسنة ٢٠٠٣^(٩٤)، وبناءً على قوانين وأعراف الحرب^(٩٥)، مقرين بما نصت عليه الفقرة (٩) من القرار أعلاه بأن مجلس الأمن يدعم تشكيل إدارة عراقية مؤقتة تُدير العراق مؤقتاً من قبل العراقيين، إلى أن يقوم شعب العراق بتأسيس حكومة عراقية معترف بها دولياً، حكومة نموذجية تأخذ على عاتقها مسؤوليات سلطة التحالف المؤقتة، وأعلن عن تأسيسه باعتباره الجهة الأساسية لإدارة العراق مؤقتاً، وأيدت الأمم المتحدة المجلس وأكدت بأنها ستعمل جاهدة على دعمه^(٩٦).

وستكون العلاقة بين مجلس الحكم وسلطات التحالف المؤقتة، كالآتي^(٩٧):

(١) جميع الأمور المتعلقة بالإدارة المؤقتة للعراق، بما فيها سلطات مجلس الحكم طبقاً للقرار (١٤٨٣)، فإن مجلس الحكم وسلطات التحالف المؤقتة يتشاوران وينسقان.

(٢) يؤمر جميع موظفي سلطات التحالف المؤقتة وبشكل حازم بالاستجابة إلى جميع طلبات الخبراء وإسداء المعونة التقنية أو أي دعم مطلوب من مجلس الحكم.

ويُعد مجلس الحكم في العراق ثاني هيئة إدارية تشكّلت في العراق حسب التسلسل الزمني بعد الحرب الأمريكية على العراق، وضمّ المجلس خمساً وعشرين شخصية من مختلف أطياف الشعب العراقي، إذ تمّ توزيعهم بواقع ثلاث عشرة من الشيعة، وخمس من السنة، وخمس من الأكراد، وواحد من المسيحيين، وآخر من التركمان^(٩٨)، وتواجهت أحزاب في مجلس الحكم بأمر من سلطة الائتلاف^(٩٩)، على الرغم من أن عضوية مجلس الحكم المؤقت استندت إلى أسس سياسية إلا أنه أخفق في الاتفاق على تسمية رئيس له بإمكانه قيادة جهود المجلس، وانتهى في نهاية آب سنة ٢٠٠٣ بأن تكون رئاسة المجلس من تسعة أشخاص يتناوبون على رئاسة مجلس الحكم الانتقالي في العراق كل شهر، ويكون الاختيار حسب الأحرف الأبجدية^(١٠٠).

وفي ٢٦ تموز سنة ٢٠٠٣ أصدر مجلس الحكم العراقي بياناً، أكد فيه بأنه سوف يركّز جهوده على توفير الأمن والاستقرار وتشغيل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني استكمالاً للمرحلة الانتقالية بوضع دستور دائم لنظام ديمقراطي وفيدرالي موحد، وذكر البيان أن الدستور يجب أن يهيئ لحكومة فاعلة بما يُعيد للعراق السيادة والاستقلال، وبعد الانتهاء من قراءة البيان أعلن أول قرار صادر عن مجلس الحكم وهو إلغاء جميع الأعياد والعطلات الرسمية التي ارتبطت بالنظام السابق، وعد التاسع من نيسان عطلة رسمية وعيداً وطنياً

للعراق، ومن المهام التي أُنيطت لمجلس الحكم هي إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين، وتطوير وتأهيل القطاع النفطي، وكذلك الاهتمام بالعلاقات العراقية الخارجية مع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي، وتشكيل مؤسسة لرعاية ذوي الشهداء وتوفير التعويضات لهم^(١٠١).

وفي التاسع من حزيران سنة ٢٠٠٤ أصدر بول بريمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة اللائحة التنظيمية رقم (٩) بحل مجلس الحكم العراقي، وتضمنت اللائحة بأنه بموجب القوانين والأعراف المتبعة في الحرب، وتمشياً مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بما فيها القرارات رقم (١٤٨٣ و ١٥١١)^(١٠٢)، وإشارة إلى أن مجلس الحكم قد اعتمد قانون الإدارة في دولة العراق أثناء المدة الانتقالية والمُلحق المرفق به، كما أنه قد خطّط الطريق المؤدي لمستقبل ديمقراطي في العراق، واعترافاً بأن مجلس الحكم قد أتم أعماله نيابةً عن الشعب العراقي، أعلن بموجب ذلك إصدار الآتي:

(١) تعترف سلطة الائتلاف المؤقتة بالإجراءات التي اتخذها مجلس الحكم لحل نفسه في اليوم الأول من شهر حزيران سنة ٢٠٠٤، ضمن التطور المستمر في هيكل الإدارة العراقية المؤقتة، وذلك ضمن التدبير المنصوص عليه في القرارات رقم (١٤٨٣ و ١٥١١).

(٢) يتم بموجب هذه اللائحة التنظيمية إلغاء اللائحة التنظيمية رقم (٦) والتي تمّ ذكرها سابقاً^(١٠٣).

وبعد كل الذي تمّ سرده من معلومات عن تشكيل مجلس الحكم العراقي حتّى حلّه في ٢٠٠٤، إلّا أنه فشل في تأدية وظيفته كصوت مسموع للعراق، وكان هذا النموذج الصغير للمجتمع العراقي منقسم على نحوٍ ميثوس منه لما كان معظم أعضائه قد جاؤوا من المعارضة العراقية من الخارج وعمّت هذا المجلس النزاعات الشخصية الشديدة، كما إنَّ هذا المجلس وتشكيله كان على نحوٍ صريح وواضح على أساس الهوية الطائفية العراقية، فمن الطبيعي أن يعمل أعضائه طبقاً لمصالح طائفية، وإنَّ هذه الترتيبات تسعى لتعكس انقسامات المجتمع على مستوى المؤسسات السياسية وهذا بدوره يساعد على الانقسامات المجتمعية بدلاً من تسويتها والتوفيق بينها^(١٠٤).

وفي الحقيقة أن مجلس الحكم العراقي لم يُعير أهميةً لأيٍّ من القضايا الجوهرية للشعب العراقي والعراق بشكل عام، بل ذهب أعضائه للاهتمام بمصالحهم في الأول، إلّا أن الشعب العراقي كان ينتظر الحل الشامل والجذري لمشاكلهم التي عانوا منها في سنين مضت بل تراكمت المشاكل ولم يجدوا لها حل، وتبيّن أخيراً أن مجلس الحكم كان بلا صلاحيات ولا يمتلك سلطة حقيقية، بل هو صناعة أمريكية لتخريب العراق وزرع الطائفية المقيتة فيه، ولم يستطع الأعضاء في المجلس من تحقيق شيء ملموس وجوهري للشارع العراقي بل كانوا ومجلسهم بعيدون كلّ البُعد عن طموحات وأهداف الشعب العراقي.

المحور الخامس

الحكومة العراقية المؤقتة سنة ٢٠٠٤

تُعد الحكومة العراقية المؤقتة خطوة من خطوات السياسة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال سنة ٢٠٠٣، وذلك بعد الحكم المدني برئاسة بريمر ومجلس الحكم، إذ لم يفلح الأمريكيان بهاتين الخطوتين ولم تسير الأمور مثلما يريدون مجرد حققوا أهدافهم التي كانوا مخططين لها، والآن جاءوا بخطوة جديدة ومستعجلة بعد فشلهم بخطواتهم السابقة، ألا وهي الحكومة العراقية المؤقتة أي المرحلة الانتقالية.

اقترح الأخضر الإبراهيمي^(١٠٥) مبعوث الأمم المتحدة في العراق في ١٦ نيسان سنة ٢٠٠٤ حلّ المجلس الانتقالي مباشرةً بعد نقل السيادة إلى العراقيين في نهاية حزيران من العام المذكور، على أن تحل محله حكومة انتقالية تشكّل من التكنوقراط تحكم البلاد إلى حين قيام انتخابات عامة، وأنذاك حصل لقاء بين الإبراهيمي وبول بريمر في نيويورك، سأل فيه الأول عن مقدار أهمية الموعد النهائي لنقل السيادة للعراقيين في ٣٠ حزيران سنة ٢٠٠٤، فأجابه بريمر، قائلاً: «إنه موعد ثابت وعلينا أن نُظهر إننا سننفذ اتفاقنا، وذلك لأنّ العراقيين يريدون استرجاع السيادة»^(١٠٦)، وبناءً على قول بول بريمر أنّ العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ حتّى ٣٠ حزيران سنة ٢٠٠٤ لا توجد له سيادة، وأكّدها في قوله الأخير.

وفي الثامن من حزيران سنة ٢٠٠٤ صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٥٤٦)^(١٠٧)،

والذي انتهت بموجبه أعمال سلطة الائتلاف المؤقتة، ورُحِب القرار بنشوء حكومة عراقية مؤقتة عن مجلس الحكم المنحل، وعقد مؤتمر وطني وإجراء انتخابات في نهاية العام المذكور، لتشكيل جمعية وطنية انتقالية تتولّى تشكيل حكومة انتقالية وصياغة دستور دائم للعراق تمهيداً لقيام حكومة منتخبة دستورياً نهاية سنة ٢٠٠٥، وأكّد أيضاً أنّ احتلال العراق سوف ينتهي في ٣٠ حزيران سنة ٢٠٠٤^(١٠٨).

وفي التاسع من حزيران سنة ٢٠٠٤ صدرت اللائحة التنظيمية رقم (١٠) عن سلطة الائتلاف المؤقتة، وأشار فيها بول بريمر إلى إعلان أسماء أعضاء الحكومة العراقية المؤقتة^(١٠٩)، قد تمّ في اليوم الأول من حزيران من العام المذكور، وأعلن عن دعمه لأعضاء الحكومة المؤقتة المعينة، وأكّد بأنهم سيمارسون سلطاتهم كلّ واحدٍ في وزارته اعتباراً من اليوم الأول من حزيران من العام نفسه، وذلك إلى أن تستلم الحكومة سلطات الحكم الكاملة في العراق، وتشاور سلطة الائتلاف المؤقتة مع أعضاء الحكومة العراقية المؤقتة وتنسق معهم فيما يتعلّق بشؤون حكم العراق مؤقتاً ويستمر ذلك إلى استلام الحكومة العراقية سلطاتها الكاملة^(١١٠).

وفي ٢٨ حزيران سنة ٢٠٠٤ أعلن عن انتقال المسؤولية في إدارة البلاد إلى الحكومة العراقية المؤقتة، إذ كان الموعد المحدّد هو ٣٠ حزيران، وتمّ تقديم الموعد يومين بحجّة تفادي هجمات إرهابية بسبب الاحتفالات العامة بنقل السيادة إلى العراق^(١١١)، وتلى بريمر آنذاك رسالة إلى الشعب العراقي قال فيها بأنّ رسمياً وقعت نقل السيادة إلى الشعب العراقي والحكومة العراقية وختم رسالته بأننا نرحب بالخطوات التي اتخذها العراق

لكي يستعيد كرامته ويحتل المكان الذي يليق به بين بلدان العالم^(١١٢).

الخاتمة

شَهِد العراق سنين عصيبة منذ الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من آب سنة ١٩٩٠، وما لحقها من أحداث جسيمة على الحياة السياسية في العراق لا بل حتّى الاقتصادية والثقافية، وذلك لما شَهِده الشعب العراقي والعراق جميعاً من آثار دخوله للكويت مثلاً الحصار الاقتصادي الذي تأثر به الشعب العراقي بشكل لا يُطاق، وكذلك اتهام العراق امتلاكه أسلحة الدمار الشامل وإرسال فرق تفتيش دولية للبحث عن هذه الأسلحة، وفي النهاية ثبت خلو العراق من هذه الأسلحة، ناهيك عن اتهام العراق بضلوعه بالهجمات التي تعرض لها برج التجارة العالمي، علماً أنّ العراق ليس له صلة بهذا الحدث، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت العراق في سياستها الخارجية وأصرت على إسقاط النظام وإشاعة ديمقراطيتهم في العراق، تلك الديمقراطية التي لم يجنِ العراق منها غير الخراب والدمار.

حقّقت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفاؤهم ما خطّطوا له منذ سنوات مضت، ألا وهو غزو العراق في ١٩-٢٠ آذار سنة ٢٠٠٣، ولعدم تكافؤ القوى بين الطرفين تمّ الاحتلال الأمريكي للعراق، والسيطرة الكاملة بعد سقوط بغداد في التاسع من نيسان من العام المذكور، هذا وعمل الأمريكان على فسخ المجال أمام كل من سوّلت له نفسه إذ سلبوا وحرقوا ودمروا كل مؤسّسات الدولة وفتحوا المصارف أمام السراق، فقط وزارة النفط لم يتقرب لها أحد وتمّ حمايتها هي الوحيدة من الوزارات والمؤسّسات العراقية؛

وقامت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي^(١١٣)، منذ استلامها بواجباتها الأساسية وهي التهيئة لانتخابات جمعية وطنية انتقالية وحكومة انتقالية تُعد لكتابة مسودة دستور دائم تمهيداً لانتخابات دستورية يجري من خلالها انتخاب حكومة دستورية لمدة أربع سنوات، وتمّ بالفعل إعلان المفوضية العليا للانتخابات في ٣٠ كانون الأول سنة ٢٠٠٤. إنّ أكثر من سبعة آلاف مرشح يمثلون (١١١) كياناً سياسياً سيخوضون المنافسة الانتخابية للفوز بمقاعد الجمعية الوطنية الانتقالية البالغة (٢٧٥) مقعد على أساس أنّ تعداد سكّان العراق تقريباً (٢٧,٥) مليون نسمة، وأنّ نسبة التمثيل لكل مقعد (١٠٠,٠٠٠) ألف نسمة، وكانت الإدارة الأمريكية متحمسة لنجاح حكومة علاوي؛ لأنها الخطوة الأولى باتجاه نقل السلطة للعراقيين^(١١٤).

لم تشهد حكومة إياد علاوي العراقية الاستقرار آنذاك؛ لأنها وليدة نظام جديد وأجواء جديدة ملبّدة بالغيوم، وبعد نظام سابق وحكومة احتلال وقد جاء الوزراء والمسؤولون في هذه الحكومة من خلال الانتماءات الحزبية وهذا الشيء الذي جعل الشك والشبهات عليها كثيراً، وكذلك من لديه علاقات مع الجانب الأمريكي يحصد مقعد في المكان الذي يرغب فيه ما جعلها بعيدة عن الاستقرار، مع العلم استبشر الشعب بها خيراً في البداية لكن خابت آماله فيها.

لما لها أهمية للولايات المتحدة من عقود وصفقات يريدون الاطلاع عليها، وكذلك يريدون إشغالها والاستفادة منها بأسرع وقتٍ ممكن، كل ذلك رافق الأطماع الأمريكية في بلد يبعد عن دولة الولايات المتحدة آلاف الكيلومترات، لكن بمساعدة عالمية وعربية والأمم المتحدة بإصدار الأخيرة قرارات تخص العراق وبصالح الجانب الأمريكي تمّ تحقيق هدف الأخيرة.

بعد الاحتلال والسيطرة الأمريكية على العراق سنة ٢٠٠٣، تمّ تشكيل إدارة مدنية بقيادة الجنرال الأمريكي جاي غارنر، الذي عمل على تسيير الأمر في العراق وتمشية مصالح بلده، إلا أنه فشل بمهمته وهي تدمير منهج للعراق، وتمّ تغييره بالسفير بول بريمر هذا الشخص الدبلوماسي والذي تعرف على المجتمع العراقي وفي البداية لم يمتلك المعرفة بالمجتمع المذكور، إلا أنه فيما بعد صارت له معرفة وأصدر قرارات مهمة منها حلّ حزب البعث العربي الاشتراكي والمؤسسات والوزارات والجيش العراقي، وقام بتطهير المجتمع من الحزب المذكور وأيّ ولاءٍ للنظام السابق، وبعد حلّ الجيش شاعت الفوضى في العراق ولم يعد الأمن موجوداً في البلاد، وصارت الحدود العراقية مع دول الجوار مفتوحة لكلّ من هبّ ودب، وبدأ بتشكيل جيش جديد بشكلٍ سريع وتدريبهم بمدة قصيرة مع الاستعانة بضباط من الجيش السابق ممن لم تكن عليه مؤثرات سلبية، هذا وتمّ تشكيل مجلس حكم من المعارضين العراقيين الذين جاءت بهم الولايات المتحدة من خارج العراق أي كانوا ممن لديهم خلافات مع

النظام السابق وعدوا أنفسهم معارضين للنظام المذكور، وممن كان لديه علاقة حميمة مع الجانب الأمريكي، وبالفعل تمّ تشكيل المجلس المذكور من شخصيات عراقية صعب جداً عليهم خدمة العراق الخدمة الفعلية لعدم رغبة الولايات المتحدة باستتباب الأمن ولتوجه بعض الشخصيات الذين هم أعضاء بالمجلس بمصالحهم الشخصية وجني الأموال، وبعد ذلك تمّ حلّ المجلس وتشكيل حكومة عراقية مؤقتة حكمت العراق بطريقة ديمقراطية تلك الديمقراطية التي لم تتلاءم مع المجتمع العراقي بشكل عام.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق العربية والأجنبية

(أ) الوثائق العربية

- الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، الأمر رقم (٥)، تأسيس المجلس لتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، بتاريخ ٢٥ أيار سنة ٢٠٠٣.

- الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: الأمر رقم (٢)، بعنوان: (حل الكيانات العراقية)، بتاريخ ٢٣ أيار سنة ٢٠٠٣.

- القوانين والتشريعات العراقية: تشكيل جيش عراقي جديد، رقم التشريع (٢٢)، بتاريخ الثامن من آب سنة ٢٠٠٣.

- الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة:

2003/06), (p.1-2) see: Doc. NO.(69).

- S/RES/1511 (2003) Distr.: General 16 October 2003.
- Document, Financial Reconstruction in Iraq, Economic Stability, Job Creation, And transition to independence Leading to Self-government in Iraq, September 16, November 4, 2003, And February 11, 2004.
- Coalition Provisional Authority, Corporate Governance for Contractors Performing Iraq Reconstruction Efforts, Report Number 04-006 July 21, 2004.

ثانياً: الكتب العربية

- أحمد صالح الجبوري: الحرب العدوانية.. الحرب على العراق (دراسة قانونية)، (دار الجيل العربي، الموصل، ٢٠١٣).
- اراس رسول رحمان: الإطار الدستوري لطبيعة نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية، (المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠).
- إبراهيم نوار: العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، (مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠١٠).

الأمر رقم (٢٢) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، بعنوان: (تشكيل جيش عراقي جديد)، بتاريخ السابع من آب سنة ٢٠٠٣.

- الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: اللائحة التنظيمية رقم (٦) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، عنوانها: (مجلس الحكم العراقي)، بتاريخ ١٣ تموز سنة ٢٠٠٣.

- الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: اللائحة التنظيمية رقم (٩) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، عنوانها: (حل مجلس الحكم العراقي)، بتاريخ التاسع من حزيران سنة ٢٠٠٤.

- الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: اللائحة التنظيمية رقم (١٠) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، عنوانها: (أعضاء الحكومة العراقية المؤقتة المعنية)، بتاريخ التاسع من حزيران سنة ٢٠٠٤.

(ب) الوثائق الأجنبية

- S/RES/1447 (2002), Distr.: General, 4 December 2002.
- Verbatim Transcript S/PV. 4701 (5 February 2003).
- S/RES/1483 (2003) Distr.: General 22 May 2003.
- Coalition Provisional Authority (CPA) (2003) Governing Council's Dissolution. Doc, (20030713_CPA/REG/13 July

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١، (القاهرة، ٢٠٠٢).

- التقرير الإستراتيجي العربي (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤).

- الحرب على العراق: يوميات، وثائق، تقارير (١٩٩٠-٢٠٠٥)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧).

- باسم كريم سويدان الجنابي: مجلس الأمن والحرب على العراق سنة ٢٠٠٣.. دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦).

- باسيل يوسف بجك: استمرار الحصار والعدوان على العراق الخلفية السياسية والمسؤولية الدولية، في مجموعة باحثين: أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة، بغداد، بتاريخ الثامن والتاسع من أيار سنة ٢٠٠١.

- باسيل يوسف بجك: العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦).

- بهجت قرني وآخرون: صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، تحرير وتقديم: أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣).

- جلال السيد: حزب البعث العربي، (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣).

- حسن لطيف الزبيدي وآخرون: العراق والبحث عن المستقبل، (المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف، ٢٠٠٨).

- خليل الدليمي: صدام حسين من الزنزانة الأمريكية هذا ما حدث، (شركة المنبر للطباعة المحدودة، الخرموط، ٢٠٠٩).

- خيرى عبد الرزاق جاسم: نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، (بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢).

- دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين «دراسة حالة الكويت والعراق»، (مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٥).

- رائد السوداني: الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣.. مقدمات وأسباب، (مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، بغداد، ٢٠٠٨).

- زهير عطوف: التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣.. الواقع والتحديات، (مركز إدراك للدراسات والاستشارات، دمشق، ٢٠١٨).

- سامي الخفاجي: التاريخ يتكلم.. معارك الجيش العراقي (١٩٤٨-٢٠٠٣) وأسرارها السياسية والعسكرية، (آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤).

- ستار الجابري وآخرون: الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي ودولي، (مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨).

العراق (١٩٩٠-٢٠٠٣)، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥).

- منذر الحكيم: قسبات من حياة وسيرة شهيد المحراب آية الله المجاهد السيد محمد باقر الحكيم، (المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية - المعاونة الثقافية، طهران، ٢٠٠٤).

- موسى حمد القلاب: الجيش العراقي (١٩٢٠-٢٠٠٤).. دراسة وتحليل، (مركز الخليج للأبحاث، الرياض، ٢٠١١).

- محمد العرب: ما لم يذكره بريمر في كتابه، (مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧).

ثالثاً: الكتب المعربة

- آمي ورنغتون: كيف أمريكا أبناءها بالسلح النووي، مجلة المستقبل العربي: العدد ٢٩٧، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣).

- بول بريمر: عام قضيته في العراق.. النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الأيوبي، (دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦).

- جوزيف بريسكو: يوميات كولين باول، (دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦).

- جيمس بول وسيلين ناهوري: ترجمة: مجد الشرع، مراجعة: هيثم مناع وعمر الأيوبي، الحرب والاحتلال في العراق، تقرير للمنظمات غير الحكومية، (مركز دراسات الوحدة العربية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، أيلول سنة ٢٠٠٧).

- ديفيد فروم وميشيل ليدين ودانلي بلتكا:

- صالح غانم حسين: مواقف الدول العربية من المتغيرات السياسية في العراق بعد سنة ٢٠٠٣، (مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥).

- علي عبد الأمير علاوي: احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.

- عثمان حمادي: حقيقة الفشل الأمريكي في العراق رداً على ما ورد في كتاب بول بريمر (عام قضيته في العراق)، (دار الكتاب العربي، بغداد، ٢٠١٠).

- عبد الكريم العلوجي: العراق أكذوبة الديمقراطية والحرية الأمريكية، (دار الكتاب العربي، دمشق - القاهرة، ٢٠٠٩).

- عبد العزيز محمد سرحان: الغزو الأمريكي الصهيوني الإمبريالي للعراق، (دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤).

- فارس عبد المجيد الطائي: سفر الفصل السابع التكيف القانوني لتطبيقات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الحالة بين العراق والكويت (١٩٩٠-٢٠٠٨) وفقاً للقانون الدولي، (دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢).

- محمد السيد سعيد: مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة كتب ثقافية شهرية يُصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢).

- محمد السيد سعيد وآخرون: الخليج.. والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال

الجلبي والمحافظون الجدد في الولايات المتحدة، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، (الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٦).

- سيلستي جي وارد: تجربة سلطة الائتلاف المؤقتة في حكم العراق، التقرير الخاص رقم (٦٣٩)، واشنطن دي. سي.: المعهد الأمريكي للسلام، ٢٠٠٥.

- ستانلي ميسلر: كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧).

- ميلان راي: خطة غزو العراق، (دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٣).

- ميراندا سيسونز، عبد الرزاق الساعدي: إرث مر.. دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق (٢٠٠٤-٢٠١٢)، (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بيروت، ٢٠١٣).

- مايكل غوردن، برنارد تراينور: كوبرا ١١.. التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ترجمة: أمين الأيوبي، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧).

- ليام أندرسون، غاريث ستانفيلد: عراق المستقبل دكتاتورية، ديمقراطية، أم تقسيم، ترجمة: رمزي بدر، (دار الوراق للنشر والتوزيع، لندن، ٢٠٠٥).

- لاري دايمنوند: النصر المهذور الاحتلال الأمريكي وفشل الديمقراطية في العراق، (مركز

الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٧).

- هانز بليكس: نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفيتش، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥).

- هيومان رايتس ووتش: التقرير العالمي ٢٠٠٥، (منظمة مراقبة حقوق الإنسان، العراق، ٢٠٠٥).

- ودور بوب: خطة الهجوم، مكتبة العبيكان، تعريب: فاضل جنكر، (د.م، الرياض، ٢٠٠٤).
رابعاً: المذكرات الشخصية

- إباد علاوي: مذكرات.. بين النيران: محطات في مسيرة إباد علاوي، ط ٢، (دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢١).

- دونالد رامسفيلد: مذكرات دونالد رامسفيلد، (د.ن، د.م، ٢٠١١).

- ديك تشيني: مع ليز تشيني في زمني.. مذكرات شخصية وسياسية، ترجمة: فاضل جنكر، (دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢).

- طوني بلير: مذكرات طوني بلير: مسيرة رئيس وزراء، (شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١).

- مذكرات جورج دبليو بوش.. قرارات مصيرية، ترجمة: سناء حرب، ط ٢، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣).

خامساً: المصادر الأجنبية

- R James Moosley: Saddam may be target Americans are looking for, daily telegraph, 17/9/221.
- Metin Heper and Fuat Keyman, «Double – Faced State: Political Patronage and the Consolidation of Democracy in Turkey», Sylvia Kedourir (ed.), Turkey Before And After Atatturk: Internal And External Affairs, Frank Cass, London, 1999.
- Raymond Copson, Iraq War: Background and Issues Overview, Report for Congress, 22 April, 2003, Pp.3–4; Security Council, S/PV. 4732, 2003.
- Coalition Provisional Authority (CPA) (2003) Dissolution of Entities, Doc. (20030823_CPAORD/02 23 August 2003).

سادساً: الرسائل والأطاريح العلمية

- عدي فالح حسين: العنف السياسي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣.. دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
- عمر عبد الله عفتان: أثر التغيير في النظام الدولي على القضية العراقية (١٩٩٠-٢٠٠٨)،

أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

- محمد زهير عبد الكريم: تطبيق مجلس الأمن للفصل السابع (دراسة حالة النزاع بين العراق والكويت)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٤.

- منصور حسن العتيبي: الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

سابعاً: البحوث العلمية

- حميد الهاشمي: المجلس الإسلامي العراقي الأعلى من الأيدولوجيا الثورية إلى البراغماتية السياسية، مجلة مدارك: العدد (٧)، بغداد، ٢٠٠٩.

- خالد السرجاني: مجلس الحكم الانتقالي ومستقبل نظام الحكم في العراق، مجلة السياسة الدولية: العدد (١٥٤)، القاهرة، تشرين الأول سنة ٢٠٠٣.

- دينا عبد العزيز: العراق كنموذج لسياسة تغيير النظم في فترة جورج دبليو بوش، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد السابع، جامعة بني سويف، تموز سنة ٢٠٢٠.

- داخل حسن جريو: التشكيلات العسكرية في العراق، الحوار المتمدن: العدد (٦٤٥٥)، بتاريخ الرابع من كانون الثاني سنة ٢٠٢٠.

- زينب حسن عبد أسود: الإدارة المدنية

الهوامش

١. مجلس تابع للأمم المتحدة، ومعروف عالمياً باسم مجلس الأمن الدولي)، وهو أحد الأجهزة الرئيسة الستة للأمم المتحدة، يقع مقره في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ويُعد المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين، للمزيد، يُنظر: علي يوسف الشكري: المنظّمات الإقليمية والدولية المتخصصة، (دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ١١٧.
٢. منصور حسن العتيبي: الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٩١.
- Financial Reconstruction in Iraq, Economic Stability, Job Creation, And transition to independence Leading to Self-government in Iraq, September 16, November 4, 2003, And February 11, 2004, p.9-10.
٣. الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو ما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، للمزيد، يُنظر: محمد زهير عبد الكريم: تطبيق مجلس الأمن للفصل السابع (دراسة حالة النزاع بين العراق والكويت)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، ٢٠١٤.
٤. للمزيد، عن نص القرارات ٦٦١ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٧٠ لسنة ١٩٩٠، يُنظر: باسم كريم سويدان الجنابي: مجلس الأمن والحرب على العراق سنة ٢٠٠٣.. دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٦)، ص ٤٨-٥١.
٥. للمزيد، عن نص القرار ٦٦٩، يُنظر: دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين "دراسة حالة الكويت

للعراق.. دراسة تاريخية (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، مجلّة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية: العدد (٥٠)، جامعة بابل، كانون الأول سنة ٢٠٢٠.

- فيصل عودة الرفوع: قرارات مجلس الأمن في أزمة الخليج والعدوان على العراق ومدى شرعيتها في ظل الأحادية القطبية، مجلّة العلوم السياسية: العدد (١٢)، جامعة بغداد، بتاريخ تموز سنة ١٩٩٤.

- ميثاق مناحي دشر: مشروع الشرق الأوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلّة أهل البيت (عليهم السلام)، العدد (١٩)، جامعة أهل البيت (عليهم السلام)، كربلاء، ٢٠١٦.

ثامناً: الجرائد المحلية والدولية

- جريدة الزمان العراقية.

- جريدة الشرق الأوسط الدولية.

- جريدة الحياة الدولية.

- جريدة الوقائع العراقية.

- جريدة المدى الالكترونية.

- جريدة الوسط البحرينية

تاسعاً: المواقع الإلكترونية

[https://artsandculture.google.com/
entity](https://artsandculture.google.com/entity)

والعراق"، (مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٥)، ص ١١٨؛ باسيل يوسف: استمرار الحصار والعدوان على العراق الخلفية السياسية والمسؤولية الدولية، في: مجموعة باحثين: أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة - بغداد، بتاريخ الثامن والتاسع من أيار سنة ٢٠٠١، ص ٢٥٧-٢٦٠.

٦. هانز بليكس: نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة: داليا حمدان، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥)، ص ٣٣؛ وللمزيد، عن العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على العراق ونتائجها، يُنظر: محمد السيد سعيد: مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة كتب ثقافية شهرية يُصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢)، ص ١١٢؛ فيصل عودة الرفوع: قرارات مجلس الأمن في أزمة الخليج والعدوان على العراق ومدى شرعيتها في ظل الأحادية القطبية، مجلة العلوم السياسية: العدد (١٢)، جامعة بغداد، بتاريخ تموز سنة ١٩٩٤، ص ٦٨-٧٨.

٧. المنظمة العربية لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٦١؛ بهجت قرني وآخرون: صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، تحرير وتقديم: أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣)، ص ٢١٧.

Financial Reconstruction in Iraq, op. cit., p.33.

٨. للمزيد، عن نص القرار (١٤٤٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته (٤٦٥٦) المعقودة في الرابع من كانون الأول سنة ٢٠٠٢، يُنظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن S/RES/1447 (2002), Distr.: General, 4 December 2002.

٩. باسيل يوسف بجك: العراق وتطبيقات الأمم المتحدة

للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦)، ص ١٧٥؛ فارس عبد المجيد الطائي: سفر الفصل السابع التكيف القانوني لتطبيقات الفصل السابع مع ميثاق الأمم المتحدة على الحالة بين العراق والكويت (١٩٩٠-٢٠٠٨) وفقاً للقانون الدولي، (دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢)، ص ١٥٣.

١٠. ولد سنة ١٩٤٦ بمدينة كنتيكت في الولايات المتحدة الأمريكية، هو الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، حاصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هارفارد، كان رجل أعمال قبل دخوله السياسة، وكانت أعماله تتضمن عدة شركات للنفط، وكان أحد المالكين لنادي تكساس رنجر للبيسبول للمدة (١٩٨٩-١٩٩٨)، وعمل حاكم لولاية تكساس للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، تسلم الحكم في ٢٠ كانون الثاني سنة ٢٠٠١، وفي سنة ٢٠٠٤ أُعيد انتخابه لولاية ثانية لمدة أربع سنوات متتالية، وانتهت مدة حكمه في ٢٠ كانون الثاني سنة ٢٠٠٩، وعُدَّ حكمه أعنف مدة عالمياً إذ تعرضت نيويورك وواشنطن لهجوم إرهابي من تنظيم القاعدة على برج التجارة العالمي في ١١ أيلول سنة ٢٠٠١، وبعدها أعلن عن ما يُعرف بالحرب على الإرهاب. للمزيد، يُنظر: جورج دبليو بوش: مذكرات جورج دبليو بوش قرارات مصيرية، ترجمة: سناء حرب، ط ٢، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣).

١١. ستار الجابري وآخرون: الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي ودولي، مركز العراق للدراسات، (دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨)، ص ٢٦٩؛ هانز بليكس: مصدر سابق، ص ٧١؛ بهجت قرني وآخرون: مصدر سابق، ص ٢٣٧.

١٢. في السادس من كانون الثاني سنة ٢٠٠٢ أكلدت وزارة الدفاع الروسية على انعدام الدليل على تورط العراق

بأحداث ١١ أيلول سنة ٢٠٠١، وكذلك أكدت وزارة الخارجية الروسية معارضتها لأية صيغة قرار تعطي لأية دولة الحق في استعمال القوة ضد العراق بدون موافقة صريحة من مجلس الأمن الدولي. للمزيد، يُنظر: باسم كريم سويدان الجنابي: مجلس الأمن والحرب على العراق سنة ٢٠٠٣.. دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦)، ص ٨٧.

١٣. جورج دبليو بوش: مذكرات جورج دبليو بوش: مصدر سابق، ص ٣٠٣-٣٠٤؛ هانز بليكس: مصدر سابق، ص ٢٣؛

R. james moosley: saddam may be target Americans are looking for, daily telegraph, 17/9/221.

14. op.cit.

١٥. ولد سنة ١٩٣٢ في ولاية شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، شغل عدة مناصب منها عضو مجلس النواب في إلينوي للمدة (١٩٦٢-١٩٦٩)، ومستشار الرئيس الأمريكي للمدة (١٩٦٩-١٩٧٣)، والممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية في الناتو (١٩٧٣-١٩٧٤)، وكبير موظفي البيت الأبيض (١٩٧٤-١٩٧٥)، ووزيراً للدفاع للمدة ٢٠٠١ حتى استقالته سنة ٢٠٠٦، توفي في ٢٩ حزيران سنة ٢٠٢١. للمزيد، يُنظر: دونالد رامسفيلد: مذكرات دونالد رامسفيلد، (د.ن، د.م، ٢٠١١).

١٦. ولد سنة ١٩٣٧ في نيويورك، جنرال وسياسي أمريكي، عمل مستشاراً للأمن القومي للمدة (١٩٨٧-١٩٨٩)، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الثانية عشرة للمدة (١٩٨٩-١٩٩٣)، ووزيراً للخارجية الأمريكية للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، توفي في ١٨ تشرين الأول سنة ٢٠٢١. للمزيد، يُنظر: جوزيف بريسكو: يوميات كولن باول، (دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦)؛ هشام بشير، علاء الضاوي سبيطة: احتلال

العراق وانتهاكات البيئة والممتلكات الثقافية، (المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣)، ص ٣٨.

١٧. ولد سنة ١٩٥٣ في اسكتلندا، رئيس وزراء بريطانيا (١٩٩٧-٢٠٠٧)، ورئيس حزب العمال البريطاني (١٩٩٤-٢٠٠٧)، عمل في المحاماة للمدة (١٩٧٦-١٩٨٣)، استقال من رئاسة الوزراء سنة ٢٠٠٧. للمزيد، يُنظر: طوني بلير: مذكرات طوني بلير: مسيرة رئيس وزراء، (شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١).

١٨. عبد الكريم العلوجي: العراق أكذوبة الديمقراطية والحرية الأمريكية، (دار الكتاب العربي، دمشق - القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ١٩؛ بهجت قرني وآخرون: مصدر سابق، ص ٢٩٤.

١٩. للمزيد، عن الجلسة رقم (٤٧٠١) لمجلس الأمن حول العراق والتي تناولوا فيها موضوع أسلحة الدمار الشامل في العراق، يُنظر:

Verbatim Transcript S/PV. 4701 (5 February 2003), p.5;

عبد العزيز محمد سرحان: الغزو الأمريكي الصهيوني الإمبريالي للعراق، (دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ٤٦.

٢٠. جورج دبليو بوش: مصدر سابق، ص ٣٢١؛ هانز بليكس: مصدر سابق، ص ١٦؛ فارس عبد المجيد الطائي: مصدر سابق، ص ١٦٥-١٧٢.

٢١. ولد سنة ١٩٢٨ في اوبسالا بالسويد، دبلوماسي وسياسي سويدي، تولى منصب مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمدة (١٩٨١-١٩٩٧)، شارك في فريق البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة الذي أرسلته الأمم المتحدة إلى العراق سنة ٢٠٠٢، سنة ٢٠٠٩ انضم إلى مشروع "جنود السلام"، وهو فيلم ضد كل الحروب ومن أجل السلام العالمي، وعُيِّن

And External Affairs, Frank Cass, London, 1999, p.259.

٢٥. الحرب على العراق: يوميات، وثائق، تقارير (١٩٩٠-٢٠٠٥)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٨٣٥.

٢٦. جورج دبليو بوش: مصدر سابق، ص ٢٩٧-٢٩٨.

٢٧. ولد سنة ١٩٣٧، خامس رئيس لجمهورية العراق، وأمين حزب البعث العربي الاشتراكي، والقائد الأعلى للقوات المسلحة العراقية في للمدة (١٩٧٩-٢٠٠٣)، ونائب رئيس جمهورية العراق وعضو قيادة حزب البعث، ورئيس مكتب الأمن القومي العراقي بالحزب نفسه للمدة (١٩٧٥-١٩٧٩)، توفي سنة ٢٠٠٦. للمزيد، يُنظر: خليل الدليمي: صدام حسين من الزنزانة الأمريكية هذا ما حدث، (شركة المنبر للطباعة المحدودة، الخرموم، ٢٠٠٩).

٢٨. ودور بوب: خطة الهجوم، تعريب: فاضل جنكر، (مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤)، ص ٤٦٩.

٢٩. ولد سنة ١٩٣٨ في كوماسي بغانا، كان دبلوماسياً غانياً شغل منصب الأمين العام السابع للأمم المتحدة للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٦)، حصل على جائزة نوبل للسلام سنة ٢٠٠١، مؤسس ورئيس مؤسسة كوفي أنان، ورئيس منظمة الشيوخ وهي منظمة دولية أسسها نيلسون مانديلا رئيس جنوب أفريقيا، توفي سنة ٢٠١٨. للمزيد، يُنظر: ستانلي ميسلر: كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧).

٣٠. للمزيد عن القرار وتفاصيل برنامج النفط مقابل الغذاء، يُنظر: فارس عبد المجيد الطائي: مصدر سابق، ص ١٩١-١٩٩؛ تفاصيل برنامج النفط مقابل الغذاء وجميع القرارات الدولية الخاصة بالبرنامج، يُنظر: أحمد صالح الجبوري: الحرب العدوانية - الحرب على العراق

هانز بليكس كمشراف على لجنة إنشاء المفاعل النووي في الإمارات سنة ٢٠١٠. للمزيد، يُنظر: هانز بليكس: مصدر سابق، ص ٧-١٢.

٢٢. هشام بشير، علاء الضاوي سبيطة: مصدر سابق، ص ٤٠-٤١؛ عبد الكريم العلوجي: مصدر سابق، ص ٢٨-٢٩.

٢٣. تضم المعارضة الأحزاب الآتية: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، المؤتمر الوطني العراقي، الحزب الوطني الآشوري، الحزب الإسلامي العراقي، حركة الوفاق الوطني العراقي، حركة الديمقراطية العراقية، الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، منظمة العمل الإسلامي، الحركة الوطنية العراقية، الحركة الملكية الدستورية العراقية، الجبهة التركمانية العراقية، الاتحاد الإسلامي التركماني العراقي، حزب كردستان، الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق، حزب الدعوة الإسلامية، حزب الوطن العراقي، المجلس الأعلى للإنقاذ الوطني، الحركة الديمقراطية الآشورية. للمزيد، يُنظر: خيرى عبد الرزاق جاسم: نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، (بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢)، ص ٧٢-٧٣.

٢٤. محمد السيد سعيد وآخرون: الخليج.. والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق (١٩٩٠-٢٠٠٣)، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ٣٥؛ رائد السوداني: الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ مقدمات وأسباب، (مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، بغداد، ٢٠٠٨)، ص ٩٩-١٠١؛

Metin Heper and Fuat Keyman, "Double-Faced State: Political Patronage and the Consolidation of Democracy in Turkey", Sylvia Kedourir (ed.), Turkey Before And After Ataturk: Internal

(دراسة قانونية)، (دار الجليل العربي، الموصل، ٢٠١٣)،
ص ٢٤٣-٢٤٥؛

Financial Reconstruction in Iraq, op. cit.,
p.36.

٣١. عمر عبد الله عفتان: أثر التغير في النظام الدولي على
القضية العراقية (١٩٩٠-٢٠٠٨)، أطروحة دكتوراه،
معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول
العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٧٩-١٨٠.

٣٢. ستار الجابري وآخرون: مصدر سابق، ص ٢٦٢؛
جورج دبليو بوش: مصدر سابق، ص ٣٣٦-٣٣٧؛

Financial Reconstruction in Iraq, op. cit.,
p.8-9.

٣٣. أحمد صالح الجبوري: مصدر سابق، ص ٢٧٨.

٣٤. هانز بليكس: مصدر سابق، ص ٣٣.

٣٥. للمزيد عن سير العمليات الحربية كيف بدأت وكيف
انتهت، يُنظر: سامي الخفاجي: التاريخ يتكلم - معارك
الجيش العراقي (١٩٤٨-٢٠٠٣) وأمرائها السياسية
والعسكرية، (آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤)،
ص ٣٦٥-٣٧٠.

٣٦. عمر عبد الله عفتان: مصدر سابق، ص ١٨٠.

٣٧. آمي ورثنغتون: كيف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي،
مجلة المستقبل العربي: العدد ٢٩٧، (مركز دراسات
الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣)، ص ٤٣.

38. Raymond Copson, Iraq War: Back-
ground and Issues Overview, Report
for Congress, 22 April, 2003, Pp.3-4;
Security Council, S/PV.4732, 2003,
p.1-5.

٣٩. اسم مبنى وزارة مقر وزارة الدفاع الأمريكية يقع في
مدينة ارلنغتون في ولاية فرجينيا، ويستعمل اسمه
للإشارة إلى وزارة الدفاع الأمريكية نفسها عوضاً عن
المبنى، وسمّي بهذا الاسم لشكله الخناسي الاضلاع.

تمّ بناؤه سنة ١٩٤٥، يتسع المبنى لثلاثة وعشرين ألف
موظّف، أمّا هيكل البناء فيتكون من خمسة طوابق فوق
الأرض وطابقان تحت الأرض. للمزيد، يُنظر: زينب
حسن عبد أسود: الإدارة المدنية للعراق.. دراسة
تاريخية (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، مجلة كلية التربية الأساسية
للعلوم التربوية والإنسانية: العدد (٥٠)، جامعة بابل،
كانون الأول سنة ٢٠٢٠، ص ٧٣٨.

٤٠. باسم كريم سويدان الجناني: مصدر سابق، ص ١١١-
١١٨.

٤١. جيمس بول وسيلين ناهوري: ترجمة: مجد الشرع،
مراجعة: هيثم مناع وعمر الأيوبي، الحرب والاحتلال
في العراق، تقرير للمنظمات غير الحكومية، (مركز
دراسات الوحدة العربية واللجنة العربية لحقوق
الإنسان، أيلول سنة ٢٠٠٧)، ص ٩.

٤٢. فارس عبد المجيد الطائي: مصدر سابق، ص ٢٠٤.

٤٣. ميلان راي: خطة غزو العراق، (دار الكتاب العربي،
بيروت، ٢٠٠٣)، ص ٢٨٦؛ عبد المنعم الاعصم: دملة
مفيدة (بلاد العجائب)، جريدة الزمان العراقية: العدد
١٤٩١، بتاريخ ٢٩ نيسان سنة ٢٠٠٣، ص ٥؛

Financial Reconstruction in Iraq, op. cit.,
p.1.

٤٤. صالح غانم حسين: مواقف الدول العربية من التغيرات
السياسية في العراق بعد سنة ٢٠٠٣، (مركز العراق
للدراسات، بغداد، ٢٠١٥)، ص ٦٠.

٤٥. صالح غانم حسين: مصدر سابق، ص ٦٠-٦١.

٤٦. سامي الخفاجي: مصدر سابق، ص ٣٨٣.

٤٧. هو مصطلح أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية على
منطقة واسعة تضم كل البلدان العربية وكذلك تركيا
(إسرائيل) وإيران وأفغانستان وباكستان، وذلك
في إطار مشروع شامل يسعى من خلاله إلى تشجيع
الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حسب
تعبيرها في المنطقة، تمّ الإعلان عن المشروع في آذار

سنة ٢٠٠٤. للمزيد، يُنظر: ميثاق مناحي دشر: مشروع الشرق الأوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت (عليهم السلام): العدد ١٩، جامعة أهل البيت (عليهم السلام)، كربلاء، ٢٠١٦.

٤٨. صالح غانم حسين: مصدر سابق، ص ٥٨؛ ستار الجابري وآخرون: مصدر سابق، ص ٢٧٠-٢٧١.

٤٩. هانز بليكس: مصدر سابق، ص ٢٦١-٢٦٢؛ أحمد صالح الجبوري: مصدر سابق، ص ٢٩٧.

٥٠. للمزيد عن نص القرارات الأئمية ١٤٨٣ و ١٥٠٠ و ١٥١١، يُنظر: فارس عبد المجيد الطائي: مصدر سابق، ص ٢٠٦-٢٠٧؛

Financial Reconstruction in Iraq, op. cit., p.33.

٥١. ولد سنة ١٩٣٨ في فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، هو جنرال أمريكي متقاعد، حاصل على بكالوريوس الآداب في التاريخ سنة ١٩٦٢، وحاصل أيضاً على درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة ولاية شينسبورغ، سنة ١٩٩١ عُيِّن مسؤولاً عن أنظمة صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ في حرب الخليج الثانية، عُيِّن من قبل الحكومة الأمريكية ليكون الحاكم المؤقت في العراق بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. للمزيد، يُنظر: جريدة الشرق الأوسط الدولية: العدد ٨٩١٠، بتاريخ ٢١ نيسان سنة ٢٠٠٣.

٥٢. جورج دبليو بوش: مصدر سابق، ص ٣٣١؛

Financial Reconstruction in Iraq, op. cit., p.4; Coalition Provisional Authority, Corporate Governance for Contractors Performing Iraq Reconstruction Efforts, Report Number 04-006 July 21, 2004, p.1.

٥٣. عمر عبد الله عفتان: مصدر سابق، ص ١٨٣.

٥٤. ولد سنة ١٩٤١، سياسي ورجل أعمال أمريكي، شغل منصب رئيس الأركان في البيت الأبيض (١٩٧٥-١٩٧٧)، وعضواً في مجلس النواب عن منطقة الكونجرس في وايومنغ للمدة (١٩٧٩-١٩٨٩)، ووزيراً للدفاع للمدة (١٩٨٩-١٩٩٣)، ونائب الرئيس الأمريكي للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٩). للمزيد، يُنظر: ديك تشيني: مع ليز تشيني في زماني مذكرات شخصية وسياسية، ترجمة: فاضل جتكر، (دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢).

٥٥. تأسس سنة ١٩٩٢، تألف من مجموعة من المعارضين للنظام السابق، مقره في بغداد، واختير أحمد الجليبي رئيساً له منذ تأسيسه، ليبرالي وعلما في الإيديولوجية. للمزيد، يُنظر: المؤتمر الوطني العراقي..

<https://artsandculture.google.com/entity>

٥٦. ولد سنة ١٩٤٤ في بغداد، رجل أعمال وسياسي عراقي، حاصل على شهادة الدكتوراه تخصص رياضيات من جامعة شيكاغو، اشتهر بمعارضته للنظام السابق، كان دوره بارزاً في تأسيس الائتلاف العراقي الموحد، حصل على مقعد في الجمعية الوطنية الانتقالية ٢٠٠٥، نائب رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية العراقية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ورئيساً للجنة توفير الخدمات سنة ٢٠٠٧، عضو مجلس النواب العراقي سنة ٢٠١٤، إذ أصبح رئيس لجنة المالية البرلمانية حتى وفاته ٢٠١٥. للمزيد، يُنظر: ديفيد فروم وميشيل ليدن ودانلي بلتكا: الجليبي والمحافظون الجدد في الولايات المتحدة، (مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٦).

٥٧. تأسس سنة ١٩٨٢ في إيران، ويُعد أحد الأحزاب السياسية، إذ أعلن عن تأسيسه السيد محمد باقر الحكيم بمشاركة المعارضين للنظام السابق والمقيمين خارج العراق، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ عاد أفراد المجلس الأعلى إلى العراق من الخارج، وبدأ

مشاركته في العملية السياسية وأول خطواته المشاركة في مجلس الحكم واستمرت مشاركاتهم في الحكومات العراقية المشكلة لاحقاً. للمزيد، يُنظر: حميد الهاشمي: المجلس الإسلامي العراقي الأعلى من الآيدولوجيا الثورية إلى البراغماتية السياسية، مجلة مدارك: العدد (٧)، بغداد، ٢٠٠٩.

٥٨. ولد سنة ١٩٣٩ في النجف الأشرف، رجل دين عراقي بارز ومؤسس وقائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، قضى عشرين عاماً في إيران وعاد للعراق في الثاني من أيار سنة ٢٠٠٣، كذلك يُعد من المؤسسين لحزب الدعوة الإسلامية في العراق، اغتيل في تفجير قبلة في النجف سنة ٢٠٠٣. للمزيد، يُنظر: منذر الحكيم: قبسات من حياة وسيرة شهيد المحراب آية الله المجاهد السيد محمد باقر الحكيم، (المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية - المعاونة الثقافية، طهران، ٢٠٠٤).

٥٩. حسن لطيف الزبيدي وآخرون: العراق والبحث عن المستقبل، (المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف، ٢٠٠٨)، ص ١٨٩.

٦٠. عمر عبد الله عفتان: مصدر سابق، ص ١٨٣.

٦١. ولد سنة ١٩٤١ بولاية كونيكتكت في الولايات المتحدة الأمريكية، حاصل على شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال من جامعة هارفارد، بدأ العمل بالسلك الدبلوماسي سنة ١٩٦٦، عمل للمدة (١٩٧٦-١٩٧٩) نائب السفير في سفارة بلاده بالنرويج، وسفيراً لبلاده في هولندا (١٩٨٣-١٩٨٦)، وتم تعيينه سفيراً في وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الإرهاب سنة ١٩٨٦، ورئيس سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٤). للمزيد، يُنظر: بول بريمر: عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الأيوبي، (دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦).

٦٢. سيلستي جي وارد: تجربة سلطة الائتلاف المؤقتة في حكم العراق، التقرير الخاص رقم (٦٣٩)، (واشنطن،

دي. سي. المعهد الأمريكي للسلام، ٢٠٠٥)، ص ٥.

٦٣. إبراهيم نوار: العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، (مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠١٠)، ص ١٨-١٩؛ صالح غانم حسين: مصدر سابق، ص ٦٢؛ جورج دبليو بوش: مصدر سابق، ص ٣٤٤-٣٤٥.

٦٤. دينا عبد العزيز: العراق كنموذج لسياسة تغيير النظم في فترة جورج دبليو بوش، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: العدد السابع، جامعة بني سويف، تموز سنة ٢٠٢٠، ص ١٧-١٨.

٦٥. تأسس سنة ١٩٤٧، هو حزب سياسي نشأ في سوريا وتم تأسيسه على يد ميشيل عفلق وصلاح البيطار، وأصبح له فروع في عدد من البلدان العربية، والعراق واحداً من البلدان الذين دخل إليهم الحزب، وترأس فرع العراق منذ البداية فؤاد الركابي سنة ١٩٥١، استمر بنشاطاته في العراق حتى حله من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر سنة ٢٠٠٣. للمزيد، يُنظر: جلال السيد: حزب البعث العربي، (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣)؛ ميراندا سيسونز، عبد الرزاق الساعدي: إرث مر - دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق (٢٠٠٤-٢٠١٢)، (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بيروت، ٢٠١٣)، ص ١٤.

٦٦. عثمان حمادي: حقيقة الفشل الأمريكي في العراق رداً على ما ورد في كتاب بول بريمر (عام قضيته في العراق)، (دار الكتاب العربي، بغداد، ٢٠١٠)، ص ١٥٢؛ ميراندا سيسونز، عبد الرزاق الساعدي: مصدر سابق، ص ١٤. ٦٧. صالح غانم حسين: مصدر سابق، ص ٦٣؛ جريدة الزمان العراقية: العدد ١٥٠٨، بتاريخ ١٩ أيار سنة ٢٠٠٣، ص ٢.

٦٨. الحرب على العراق: يوميات، وثائق، تقارير (١٩٩٠-٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص ١٠٠٥.

٦٩. زينب حسن عبد أسود: مصدر سابق، ص ٧٤٤.

٧٠. الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: تطهير

- سنة ٢٠٠٣.
٨١. موسى حمد القلاب: الجيش العراقي (١٩٢٠ - ٢٠٠٤).. دراسة وتحليل، (مركز الخليج للأبحاث، الرياض، ٢٠١١)، ص ٣٨؛ زينب حسن عبود أسود: مصدر سابق، ص ٧٤٦.
٨٢. عدي فالح حسين: العنف السياسي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣.. دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٩١-٩٥؛ جريدة الحياة الدولية: العدد ١٤٦٧٠، بتاريخ ٢٤ أيار سنة ٢٠٠٣، ص ٢.
٨٣. داخل حسن جريو: التشكيلات العسكرية في العراق، الحوار المتمدن: العدد ٦٤٥٥، بتاريخ الرابع من كانون الثاني سنة ٢٠٢٠؛ زينب حسن عبود أسود: مصدر سابق، ص ٧٤٨.
٨٤. مايكل غوردن، برنارد ترانينور: كوبرا ١١ التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ترجمة: أمين الأيوبي، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٦٦٧؛ حسن عبود أسود: مصدر سابق، ص ٧٤٨.
٨٥. القوانين والتشريعات العراقية: تشكيل جيش عراقي جديد، رقم التشريع (٢٢)، بتاريخ الثامن من آب سنة ٢٠٠٣.
٨٦. الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: الأمر رقم (٢٢) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، بعنوان: (تشكيل جيش عراقي جديد)، بتاريخ السابع من آب سنة ٢٠٠٣.
٨٧. تجربة تشكيل الجيش العراقي الجديد.. إعادة بناء جيش في منطقة حرب، جريدة المدى الإلكترونية: العدد ٢٦٢٨، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول سنة ٢٠١٢.
٨٨. القوانين والتشريعات العراقية: تشكيل جيش عراقي جديد، مصدر سابق.
٨٩. الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: الأمر رقم (٢٢) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، بعنوان:

- المجتمع العراقي من حزب البعث، الأمر رقم (٥)، تأسيس المجلس لتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، بتاريخ ٢٥ أيار سنة ٢٠٠٣.
٧١. الحرب على العراق، يوميات، وثائق، تقارير (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص ١٠٠٦.
٧٢. دينا عبد العزيز محمد: مصدر سابق، ص ١٨.
٧٣. الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، الأمر رقم (٥)، تأسيس المجلس لتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، مصدر سابق.
٧٤. بول بريمر: مصدر سابق، ص ٣٢٣-٣٣٤؛ زينب حسن عبود أسود: مصدر سابق، ص ٧٤٥.
٧٥. الحرب على العراق، يوميات، وثائق، تقارير (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص ٩٩٩-١٠٠٢؛ عثمان حمادي: مصدر سابق، ص ١٥٣-١٥٤.
٧٦. عمر عبد الله عفتان: مصدر سابق، ص ١٨٦؛ جريدة الحياة الدولية: العدد ١٤٦٧٠، بتاريخ ٢٤ أيار سنة ٢٠٠٣، ص ١؛
- Coalition Provisional Authority (CPA) (2003) Dissolution of Entities, Doc. (20030823-CPAORD /02 23 August 2003), p.1-5.
٧٧. الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: الأمر رقم (٢)، بعنوان: (حل الكيانات العراقية)، بتاريخ ٢٣ أيار سنة ٢٠٠٣؛ سامي الحفاجي: مصدر سابق، ص ٣٨٣-٣٨٤؛ جريدة الوقائع العراقية: العدد ٣٩٧٧، بتاريخ ١٧ حزيران سنة ٢٠٠٣، ص ٩.
٧٨. زينب حسن عبود أسود: مصدر سابق، ص ٧٤٥.
٧٩. الحرب على العراق، يوميات، وثائق، تقارير (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص ١٠٠٠.
٨٠. الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: الأمر رقم (٢)، بعنوان: (حل الكيانات العراقية)، بتاريخ ٢٣ أيار

٩٨. خالد السرجاني: مجلس الحكم الانتقالي ومستقبل نظام الحكم في العراق، مجلّة السياسة الدولية: العدد ١٥٤، القاهرة، تشرين الأول سنة ٢٠٠٣، ص ٧٤؛ جورج ديليو بوش: مصدر سابق، ص ٣٤٥؛

Financial Reconstruction in Iraq, op. cit., p.34.

٩٩. الأحزاب هي: حزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والحزب الإسلامي العراقي، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني. للمزيد، يُنظر: زهير عطوف: التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣.. الواقع والتحديات، (مركز إدراك للدراسات والاستشارات، دمشق، ٢٠١٨)، ص ٧-٩.

١٠٠. صالح غانم حسين: مصدر سابق، ص ٦٦-٦٧؛ جريدة الوسط البحرينية: العدد ٣٢٧، بتاريخ ٣٠ حزيران سنة ٢٠٠٣.

١٠١. التقرير الإستراتيجي العربي (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ٣٩؛ زينب حسن عبد أسود: مصدر سابق، ص ٧٥٤.

١٠٢. للمزيد عن نص القرار ١٥١١ لسنة ٢٠٠٣، يُنظر: الأمم المتحدة - مجلس الأمن..

S/RES/1511 (2003) Distr.: General 16 October 2003.

١٠٣. الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: اللائحة التنظيمية رقم (٩) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، عنوانها: (حل مجلس الحكم العراقي)، بتاريخ التاسع من حزيران سنة ٢٠٠٤.

١٠٤. ليام أندرسون، غاريت ستانفيلد: عراق المستقبل دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة: رمزي بدر، (دار الورق للنشر والتوزيع، لندن، ٢٠٠٥)، ص ٤١٢-٤١٣، نقلاً عن: زينب حسن عبد أسود:

(تشكيل جيش عراقي جديد)، بتاريخ السابع من آب سنة ٢٠٠٣.

٩٠. زينب حسن عبد أسود: مصدر سابق، ص ٧٤٨؛

Financial Reconstruction in Iraq, op. cit., p.34-35.

٩١. ولد سنة ١٩٤٧ في بغداد، رجل أكاديمي واقتصادي وسياسي حاصل على البكالوريوس هندسة مدنية سنة ١٩٦٨ وشهادة ماجستير إدارة الأعمال من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، عمل في البنك الدولي سنة ١٩٧٨، أحد مؤسسي البنك التجاري العربي الدولي للتمويل سنة ١٩٩٢، وزير المالية في حكومة مصطفى الكاظمي حتى استقالته سنة ٢٠٢١. للمزيد، يُنظر: علي عبد الأمير علاوي: احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩).

٩٢. موسى حمد القلاب: مصدر سابق، ص ٤٩-٦٧.

٩٣. الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: اللائحة التنظيمية رقم (٦) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، عنوانها: (مجلس الحكم العراقي)، بتاريخ ١٣ تموز سنة ٢٠٠٣.

٩٤. للمزيد عن نص القرار ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣، يُنظر: الأمم المتحدة - مجلس الأمن..

S/RES/1483 (2003) Distr.: General 22 May 2003.

٩٥. أحمد صالح الجبوري: مصدر سابق، ص ٣٥٦-٣٥٧.

96. Coalition Provisional Authority (CPA) (2003) Governing Council's Dissolution. Doc, (20030713-CPA/REG/13 July 2003/06), (p.1-2) see: Doc. NO. (69).

٩٧. جريدة الوقائع العراقية: العدد ٣٩٧٨، بتاريخ ١٧ آب سنة ٢٠٠٣.

مصدر سابق، ص ٧٥٤.

للتعليم العالي والبحث العلمي، **بختيار محمد أمين**

وزيراً لحقوق الإنسان، حاجم الحسني وزيراً للصناعة والمعادن، فلاح النقيب وزيراً للداخلية، مالك دوهان الحسن وزيراً للعدل، نسرين برواري وزيراً للبلديات والأشغال العامة، ثامر الغضبان وزيراً للنقط، مهدي الحافظ وزيراً للتخطيط، رشاد مندان عمر وزيراً للعلوم والتكنولوجيا، محمد مصطفى الجبوري وزيراً للتجارة، لؤي العرس وزيراً للنقل، علي الغبان وزيراً للشباب والرياضة، لطيف رشيد وزيراً للموارد المائية، ليل عبد اللطيف التميمي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، وائل عبد اللطيف وزير الدولة لشؤون المحافظات، نرمين عثمان وزير الدولة لشؤون المرأة، مامو فرهام عثمان وزير الدولة، عدنان الجنابي وزير الدولة، قاسم داود وزير الدولة. للمزيد، يُنظر: عمر عبد الله عفتان: مصدر سابق، ص ١٩٣.

١١٠. الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة: اللائحة التنظيمية رقم (١٠) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، عنوانها: (أعضاء الحكومة العراقية المؤقتة المعنية)، بتاريخ التاسع من حزيران سنة ٢٠٠٤.

١١١. محمد العرب: ما لم يذكره بريمر في كتابه، (مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ٧٧.

١١٢. بول بريمر: مصدر سابق، ص ٤٩٣.

١١٣. ولد سنة ١٩٤٤ في مدينة الأعظمية ببغداد، أنهى دراسته في كلية بغداد في مدينة ولادته وخريج كلية الطب من جامعة بغداد سنة ١٩٧٠، أكمل دراسته في الطب ومنح شهادة الماجستير من جامعة لندن سنة ١٩٧٥ والدكتوراه من الجامعة نفسها سنة ١٩٧٩، عمل استشاري في علم الوبائيات والصحة في اليونيسف للمدة (١٩٧٩-١٩٨١)، رئيساً للوزراء (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ونائب رئيس الوزراء (٢٠١٤-٢٠١٥). للمزيد، يُنظر: إياد علاوي: مذكرات - بين النيران: محطات في مسيرة إياد علاوي، ط ٢، (دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢١).

١١٤. صالح غانم حسين: مصدر سابق، ص ٧٧؛ خيري عبد الرزاق جاسم: مصدر سابق، ص ٨٤-٨٥.

١٠٥. ولد سنة ١٩٣٤ في الجزائر، سياسي ودبلوماسي، شغل عدة مناصب منها مسؤول سامي في الجامعة العربية للمدة (١٩٨٤-١٩٩١)، مبعوث الأمم المتحدة في لبنان سنة ١٩٨٩، ومبعوث الجامعة العربية إلى لبنان للمدة (١٩٨٩-١٩٩٢)، وزير خارجية الجزائر للمدة (١٩٩١-١٩٩٣)، ومبعوث الأمم المتحدة في اليمن سنة ١٩٩٤، ومبعوث الأمم المتحدة في العراق سنة ٢٠٠٤، ومبعوث الأمم المتحدة في سوريا سنة ٢٠١٢. للمزيد، يُنظر: سارة ربيع.. الأخضر الإبراهيمي مفتاح الحل للأزمة الجزائرية، جريدة الشرق الأوسط الدولية: بتاريخ ١٢ آذار سنة ٢٠١٩.

١٠٦. لاري دايموند: النصر المهدور الاحتلال الأمريكي وفشل الديمقراطية في العراق، (مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٧)، ص ١٠١.

١٠٧. آراس رسول رحمان: الإطار الدستوري لطبيعة نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية، (المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠)، ص ٢٧٢.

١٠٨. هيومان رايتس ووتش: التقرير العالمي ٢٠٠٥، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، العراق، ٢٠٠٥؛ خيري عبد الرزاق جاسم: مصدر سابق، ص ٨٣-٨٤.

١٠٩. أعضاء الحكومة هم: الشيخ غازي عجيل الياور رئيساً للجمهورية، إبراهيم الجعفري نائباً أول، روز شاويس نائب ثاني، إياد علاوي رئيساً للوزراء، برهم صالح نائب رئيس الوزراء، سوسن علي الشريفي وزيراً للزراعة، محمد علي الحكيم وزيراً للاتصالات، عمر الفاروق الدمولجي وزيراً للإسكان والتعمير، مفيد الجزائري وزيراً للثقافة، حازم الشعلان وزيراً للدفاع، باسكال اشو ورده وزيراً للهجرة والمهجرين، سامي المظفر وزيراً للتربية، أيهم السامرائي وزيراً للكهرباء، مشكاة مؤمن وزيراً للبيئة، عادل عبد المهدي وزيراً للمالية، هوشيار زيباري وزيراً للخارجية، علاء الدين عبد الصاحب وزيراً للصحة، طاهر البكاء وزيراً

Political life in Iraq (2003-2004) historical study

Assist. Prof. Dr. Abd Al-Rahman Jadoua Al-Tamimi

Ministry of Education

Abstract:

Iraq is an important country in the Middle East, has the state of independent countries in the world army reached the age of 2004 at the end of the research period to eighty-three years, and in which of patriots loyal to their country, and a defender of Arab causes like any Arab country and even exceeded in support of many Arab countries, The West, especially the United States of America, has ambitions in Iraq, as it has involved Iraq in wars and accused it of very dangerous issues such as terrorism and its possession of weapons of mass destruction, and even launched a media campaign against it as a threat to the Arabs and the whole world.

In 2003, Iraq witnessed an occupation by the United States of America and the countries of the international coalition, and Iraq then witnessed major political developments, and Iraqi policy changed from what it was in the past, and the United States of America ruled its control over it militarily and then civilly under the leadership of J. Garner and Ambassador Paul Bremer, who were chosen by them, and changed the reality of Iraqi politics and even dissolved the Iraqi army and many other institutions. They began to make new politics and politicians to lead Iraq after the year in question, and the political process proceeded through the Governing Council, which was formed by the United States of America and consisted of personalities who lived outside Iraq, and the course of political affairs went with political men of government, army and new police during the period that was determined by the researcher 2003-2004.

Keywords: the American occupation of Iraq 2003, the Iraqi Governing Council, civil life in Iraq.